المستخرج على صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)

(دراسة وتحليل)

الدكتور / محمد بن زين العابدين رستم

كلية الآداب - جامعة القاضي عياض

بني ملال - المغرب

تمهيـــد :

إنَّ الحمد للَّه نَحْمَدُه ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللَّه من شُرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده اللَّه فلا مُضلَّ لَهُ ، ومن يُضلل فلا هادي لَهُ ، وأشهدُ أنّ لا إله إلاَّ اللَّه وحده لا شريك لَهُ وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسولُه ، بلغ الرسالة ، وأدَّى الأمانة ، ونَصَح الأمة ، وجاهد في اللَّه حقَّ جهاده حتَّى أتاهُ اليقين ، صَلَّى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّـا بعـد : فلقـد أوْدَعَ الإمـام البـخـاري (ت٢٥٦هـ) في " الجـامع الصَّحيح " علماً شريفاً ، وفقها دقيقاً ، وفْقَ شَرْط مُحْكَم ، ونَهْج مُرتَّب ، دُهشت لَهُ عُقول العُلماء ، وتَحَيَّرت فيه أفهائم الفُضلاء ، فأقبل عليه جمعٌ من هؤلاء وهؤلاء ، لا ستخراج عجيب الصّنعة فيه ، واستنباط خفي معانيه ، فكانت هذه التآليف الكثيرة التي بُسطَ القولُ فيها ، وامتد عنان الكلام بين ثناياها ، في شـرْح غـريب ألفـاظه ، وكَـشْف غـامض مُـشكلات إسناده ، واستـخراج دُرر تراجـمه وأبوابه ، والكلام على رجـاله ورُواته ، واستنبـاط دقيق فقه متونه وأحاديثه .

وعُني جـمعٌ من أهل العلم بالجـامع الصَّحيح ، فَبَحَثُوا في أسـانيده ، وطريقة البخاري في سياق الأحاديث ، ثم اجتهدوا في إيرادها على نَحْو قد يتّفق ، أو يُخالف سياق البخاري لَهَا ، فَنَشَأ من ذلك ضَرْبٌ من التأليف أُطلق عليه : " الاستخراج " ، وعُرفت فيه مؤلفاتٌ وُسمَتْ بـ " المستخرجات " .

واشـتـهـر من المسـتـخـرجات الموضـوعة على " الجـامع الصـحـيح " ،

مُستخرج الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) ، الذي سنُفرد هذه الدراسة للكلام عليه .

ولقد كان الباعث عليها أمورٌ منها :

أولاً : بيان حاجة أهل هذا الشأن ، إلى العلم بالاستخراج وفوائده ، وما أُلف فيه من المؤلفات المبسوطة ، والتصانيف المفيدة المُمتعة التي كَثُرت وُجوه الانتفاع بها في حَلِّ ما أشكلَ علمُه من خفايا " الجامع الصحيح " ، وغَمُضَ فهمُه من دقائق أسانيده وعللها .

ثانياً : رُسُوخ قَدَم أبي بكر الإسماعيلي في فُنون كثيرة من العلم ، وتقدمه في علم الحديث خاصّة ، فهو الإمام الحافظ الحجة المتقن .

ثالثاً : الظنُّ الغالبُ الذي يُقارب اليقين بأنَّ قلَّةً من الباحثين هم الذين طرقوا هذا الباب ، وعُنُوا بجمع مادة مستخرج الإسماعيلي المتناثرة في كتب شراح صحيح البخاري المتأخرين ، والحديث عن ذلك في دراسة تفتح مُغْلقَ هذا الباب ، وتَجْمعُ أطراف القَوْل فيه .

ولستُ أزعمُ لنفسي التفرد بهذا الباب ، فَمنْ قَبْلُ تَكَلَّم فيه الدكتور / زياد محمد منصور ، فأجاد وأفاد ، بَيْد أنَّه ما بلغ المُراد في التَّقصي والاستيعاب ، ولَهُ مع ذلك فَضْلُ السَّبْق إلى فَتْح هذا الباب ، والأمر في هذا كما قال ابن مالك في الألفية :

وهو بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلا مُسْتَوْجبٌ ثنائي الجميلا

ولقد اقتضى منهج العرض والتّحليل ، والدراسة والتّقويم ، تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة :

المقدمة : في بيان الباعث على البحث في هذا الموضوع ، وتوضيح حاجة أهل العلم بالحديث إليه .

المبحث الأول : حقيقة الاستخراج وفوائدة ، وتاريخ ظهوره وتطوره وفيه :

المطلب الأول : تعريف الاستخراج لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : فوائد المستخرجات .

المطلب الثالث : نشأة الاستخراج وتطوره .

المبحث الثاني : حياة الإسماعيلي وعنايته بالحديث وعلومه وفيه :

المطلب الأول : تعريفٌ موجزٌ بأبي بكر الإسماعيلي .

المطلب الثاني : منزلة أبي بكر الإسماعيلي في الحديث وعلومه .

المطلب الثالث : تأليف الإسماعيلي في الحديث وعلومه .

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمستخرج أبي بكر الإسماعيلي وفيه :

المطلب الأول : عنوان المستخرج .

المطلب الثاني : ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه .

المطلب الثالث : التعقيبات على مستخرج الإسماعيلي .

المبحث الرّابع : فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنهُ ، وأثره في شروح صحيح البُخاري ، وفيه :

المطلب الأول : فوائد المستخرج ومحاسنُه .

المطلب الثاني : منزلة مستخرج الإسماعيلي وأثره في شُروح صحيح البخاري .

خاتمة الدراسة .

وأسأل اللَّه رَبَّ العرش العظيم ، رَبَّ كلِّ شيء ومليكه ، أنْ ينفع بهذه الدراسة ، وأنْ يقيني مَوارد الخطأ والزَّلل فيها ، ويُجنِّبني القولَ في دينه بما لا أعلمُ ، ويهديني للصَّواب فيما اختُلف فيه ، إنّه سمعٌ مجيب ، وبالإجابة جدير .

* * * *

المبحث الأول : حقيقة الاستخراج ، وفوائده ، وتاريخ ظهوره وتطوره :

المطلب الأول : تعريف الاستخراج لغةً واصطلاحاً :

أولاً : الاستخراج لغةً :

الاستخراج : مصدر الفعل " استخرج " المزيد من الفعل الثلاثي " خرج " ، يُقال : خرج خروجاً ومخرجاً : إذا برز من مَقَرِّه وانفصل ، وخرج من الأمر " إذا خَلُصَ منه .

ويُقال : استخرجه استخراجاً : إذا استنبطه استنباطاً ، وأيْضاً : إذا طلب إليه أنْ يخرج ، واستخرج الشيء من المعدن : إذ اخَلَّصَهُ من تُرابه [1] .

ثانياً : تعريف الاستخراج اصطلاحاً :

عَرَّفَ أهلُ الحديث " الاستخراج " بتعريفات كثيرة ، تتفاوت في العبارة وتَأْتَلفُ في المعنى ، نختار منها - ههنا - ثلاثة تعريفات :

١ - قال الحافظ أبو الفَضَل زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) : " المستخرج : موضعه أنْ يأتي المصنف إلى كتاب البُخاري ، أوْ مسلم ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق البخاري ، أوْ مُسلم ، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أوْ مسلم في شيخه ، أوْ مَنْ فوقه " [2] .

---

(١) لسان العرب (ج١٢ ، ص٢٤٩) لابن منظور ، والقاموس المحيط (ص٢٣٧) ، وتاج العروس (ج٢ ، ص٢٨-٣٠) للزبيدي ، مادة : خرج .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (ج١ ، ص٥٦ و ٦٦) .

٢ - قال الإمام شمس الدين السّخاوي (ت٩٠٢هـ) : " . . . والاستخراج : أنْ يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاري مثلاً ، فَيُورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه ، غير ملتزم فيها ثقة الرُّواة -وإنْ شَذّ بعضُهم حيث جعله شرطاً - من غير طريق البخاري إلى أنْ يلتقي معه في شيخه ، أوْ شيخ شيخه ، وهكذا ، ولَوْ في الصَّحابي كما صَرَّح به بعضُهم " [١] .

٣ - قال الحافظ الشيخ أحمد بن الصديق الغُماري (ت١٣٨٠هـ) : " . . وأمّا الاستخراج ، فَهُو أنْ يقصد الحافظُ إلى مُصَنَّفه مُسنَد لغيره ، فَيُخَرج أحاديثه بأسانيد نفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع مَعَهُ في شيخه ، أو شيخ شيخه ، وهكذا إلى صحابي الحديث " [٢] .

والنَّاظر في هذه التَّعريفات نظرةَ تحليل ومُوازنة تَعنُّ له الأمور الآتية :

١ - أنَّها جميعاً تعريفاتٌ بالمثال ، ولقد جرى الاصطلاح على خلاف ذلك ، وإنَّما يُؤتى بالمثال لتوضيح التعريف ، وتقريب ما أُجمل فيه . وقد يَبْدُو - لأوَّل وهله - أنَّ تعريف الشيخ أحمد بن الصديق يَنْأى عن المثال ، فيكون بذلك مُخالفاً للتَّعريفَيْن الآخريْن ، لكن التحليلَ المُقارن للتَّعريفات الثلاثة ، يُظهر اتِّفاقها على إيراد المثال ، واختلافها في الصيغة ، فتعريف الحافظ العراقي لَوْ أُدخل عليه أدنى تغيير ، لأصبح مماثلاً لتعريف الشيخ أحمد ابن الصديق ، إنْ لم نَقُلْ هو بعينه ، مثال ذلك : قال الحافظ العراقي : " المستخرج موضعه أنْ يأتي المصنف إلى كتاب مُسْنَد لغيره ، فَيُخرج أحاديثه

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسَّخاوي (ج١ ، ص٥٢) .

(٢) حُصُول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٢) .

بأسانيد لنفسه . . " . وبذلك يتضح أنّه لا وجود لخلاف جوهري بين التعريفات المذكورة [1] .

٢ - جماع أمْر " الاستخراج " قائمٌ على ثلاثة أركان : تخريج أحاديث الكتاب المُستخرج عليه بأسانيد خاصَّة ، ومجانبة طريق مؤلف الكتاب ما أمكن ، والاجتماع مع صاحب الكتاب في بعض طبقات السَّند .

وهذه الثلاثة الأركان قد لا يَطَّردُ وُقوعها للمُستخرج ، إذْ ربَّما أسقط أحاديث لم يجد له بها سَنَداً يرتضيه ، وربَّما ذَكَرَهَا من طريق صاحب الكتاب[2] ، لكن لا يَسُوغ للمُستخرج " العدولُ عن الطريقة التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها ، إلى الطريقة البعيدة ، إلاَّ لغرض من عُلُوٍّ ، أو زيادة حُكْم مُهمٍّ أوْ نحو ذلك " [3] .

---

(١) ومِمَّا يَدُلُّكَ على أنَّ التعريفات الثلاثة مُتقاربة ، قَوْلُ الشيخ أحمد بن الصديق عَقِبَ الإجمال الذي قدَّمه في تعريف الاستخراج : " فإذا قَصد الاستخراج على صحيح البخاري مثلاً ، فَأَوَّلُ حديث فيه حديثُ : " إنّما الأعْمال بالنيات " ، وقد رَوَاهُ البخاري عن شيخه الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقّاص اللَّيثي عن عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه ، فيأتي المستخرج ، فَيُسْندُ هذا الحديث بإسناده إلى الحُميدي شيخ البخاري ، فإنْ لم يتَّصل بالحميدي ، فَيُسْندُهُ إلى سُفيان بن عيينة شيخ الحُميدي ، فإنْ لم يتَّصل بابن عُيينة رَوَاهُ إلى يحيى بن سعيد الأنصاري من رواية مالك ، أو الثوري ، أوْ ابن المبارك ، أوْ عبدالرحمن بن مهدي أوْ غيرهم . . . . وهكذا إنْ لم يَتَّصل بيَحْيى رَوَاهُ بإسناده إلى التَّيْمي ، أوْ إلى علقمة بن وقّاص ، أوْ إلى عمر بن الخطاب " . حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٢) .

(٢) انظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث (ج١ ، ص٥٣) ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي (ج١ ، ص١١٢) .

(٣) فتح المغيث (ج١ ، ص٥٢) والنكت الوفية بما في شَرْح الألفية للبقاعي (ج١ ، لوحة٢٣) .

٣- هناك علاقةٌ بين المعنى اللغوي للاستخراج ، وبَيْن المعنى الاصطلاحي ، لتحقيق معنى الاستنباط في الثاني ، من حيث أنَّ المُستخرج يستنبطُ أحاديث الكتاب المُستخرج عليه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلِّف . ولقد أومأ السيوطي (ت٩١١هـ) إلى هذا المعنى عندما قَالَ : " . . . سُمِّيَ به هذا النَّوع من التأليف ، لأنَّه استنباط طرق الأحاديث للكتاب [١] المستخرج عليه " [٢] .

المطلب الثاني : فوائد المستخرجات :

لم يذكر الحافظُ ابن الصَّلاح (ت٦٤٢هـ) للمستخرجات سوى فائدتَيْن هما : علو الإسناد ، " والزيادة فُي قَدْر الصحيح ، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة ، وتتمات في بعض الأحاديث ، تثبت صحتها بهذه التَّخاريج ، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين ، أو أحدهما ، وخارجة من ذلك المخرج الثابت " [٣] .

ولقد استدرك الحافظُ العراقي على ابن الصَّلاح فائدة ثالثةً ، وهي تكثير طرق الحديث ، ليُرجح بها عند التَّعارض [٤] .

وأفاد الحافظُ ابنُ حجر (ت٨٥٣هـ) أنَّ ما ذَكَرَهُ العراقي على أنَّه فائدة

---

(١) وكذا ولعل الصواب : " طرق أحاديث الكتاب . . . " .

(٢) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر ، للسيوطي (لوحة ٧٦) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢) .

(٤) انظر : التقييد والإيضاح (ص ٣٢) ، وحكى الأبْنَاسي استدراك العراقي على ابن الصلاح في : الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح (ص٤١) .

ثالثة للاستخراج ، قد أوْرَدَهَا ابنُ الصّلاح في مقدمة " شرح مسلم " ، وتَلَقَّاها عنْه الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) ، فأستدركها في مختصره في علوم الحديث [١] .

ولقد زاد الحافظُ ابن حجر سَبْعاً من فوائد المستخرجات ، جَزَمَ عدم تعرض ابن الصَّلاح والنووي لذكْرها وهي :

١ - الحكم بعدالة مَنْ أُخرج لَهُ في المستخرج على الصحيح ، " لأنَّ المُخَرِّج على شرط الصَحيح ، يلزمه أنْ لا يُخَرِّج إلاَّ عن ثقة عنده " [٢] .

ثم قسَّم الحافظُ ابنُ حجر رجال المستخرج إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ ثبت عدالتُه قبل الاستخراج ، فلا كلام فيهم ، وقسم وُجد فيه طَعْن من غير المُخَرج ، فيُبْحثُ في ذلك الطعن ، إنْ كان مقبولاً قُدم ، وإلاَّ فلا ، وقسم لا يُعرف لأحد قبل المُخَرج فيه توثيق ، ولا تجريح ، فَرجَالُ هذا القسم يُكتفى في قَبولهم تخريجُ من اشترط الصحة لأحاديثهم ، لأنَّهم نُقلوا من درجة مَنْ هو مستورٌ إلى درجة مَنْ هو مَوْثُوق [٣] .

٢ - التَّصريح بالسَّماع عند ذكر عنعنة المدلسين ، وإنْ كُنَّا لا نتوقف في صحة ما رُوي في " الصحيح " من ذلك ، لأنَّنا نُرجِّح ثبوت سماع المدلس عنده [٤] .

---

(١) انظر : النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح (ج١/ ص٣٢١).

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : النُّكت (ج١/ ص٣٢١ ، ٣٢٢) .

(٤) انظر : النُّكت (ج١ ، ٣٢٢) .

٣ - تمييز رواية المختلط ، وبيان ما سُمع منْه قبل الاختلاط [١] ، " وإن كنا لا نتوقَّف في صحة ما رُوي في الصَّحيح من ذلك غير مُبيَّن ، ونقول : لَوْ لَمْ يطَّلع مُصنِّفُهُ على أنَّه رُوي عنْه قبل الاختلاط . . لم يُخرِّجه " [٢] .

٤ - التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة الواقعة في " الصحيح " في السَّند والمتن [٣] .

٥ - التَّمييز للمتن المُحال به ، على المتن المُحال عليه ، وذلك في كتاب مُسلم كثير جداً ، فإنه يُخرِّجُ الحديث على لفظ بعض الرُّواة ، ويُحيل بباقي ألفاظ الرُّواة على ذلك اللَّفظ الذي يُورده ، فتارة يقول : " مثله " ، فَيُحمل على أنَّه نظيرُهُ سواء ، وتارة يقول : " نحوه " ، أوْ " معناه " ، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنَّقص [٤] .

٦ - الفَضلُ للقدر المدرج في الحديث ، مما ليس في الحديث [٥] .

٧ - التَّصريح برفع ما وقع في " الصَّحيح " موقوفاً ، أوْ في صورة الموقوف [٦] .

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) هذا الكلام نَقَلَهُ السيوطي في تدريب الرّاوي (ج١/ ص١١٦) ، مستفاداً من عبارة الحافظ ابن حجر في النُّكت .

(٣) انظر : النُّكت (ج١ ، ص٣٢٢) .

(٤) انظر : النُّكت (ج١ . ص٣٢٢ ، ٣٢٣) .

(٥) انظر : النُّكت (ج١ . ص٣٢٣) .

(٦) انظر : المصدر السابق ، وهذه الفوائد السَّبع نَقَلَهَا عن الحافظ ابن حجر ، البقاعيُّ في النكت الوفية (ج١ ، لوحة ٢٥) ، والسيوطي في التدريب (ج١ ، ص١١٦) ، والبحر الذي زخر (لوحة ٧٦) ، والصنعاني في توضيح الأفكار (ج١ ، ص٧٢-٧٣) .

وقد نقل بُرهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ) أنّه قيل للحافظ ابن حجر : إنَّ الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) ، قد ذكر للمستخرجات بضع عشرة فائدة ، فأطرق الحافظُ ، ثم قال : " عندي مايزيد على ذلك بكثير ، وهو أنَّ كلَّ علة أُعلَّ بها حديثٌ في أحد الصحيحين ، جاءت روايةُ المستخرج سالمة منها ، فهي من فوائد المستخرج ، وذلك كثير جداً " [(١)] .

ومن فوائد المستخرجات التي نَبَّهَ عليها السيوطي ، وأفاد أنَّه لم يُسبق إليها ، أنْ يكون الحديث مشتملاً على لفظ مُخالف للقاعدة العربية ، فَيُتكَلَّفُ في توجيهه ، ويُتَمَحَّل لتخريجه ، فَيَجيءُ المستخرَجُ على القاعدة ، فَيُعرف أنَّه الصواب ، وأنَّ ما وقع في الصحيح وَهَمٌ من تغيير الرُّواة [(٢)] .

ويتضح مما سبق أنَّ هؤلاء العلماء - ابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسيوطي - قد ذكروا من فوائد المستخرجات إحدى عشرة فائدة ، وتكشفُ الدراسةُ المقارنةُ لهذه الفوائد ، أنَّها تنقسم - في جُملتها - إلى قسمين اثنيْن :

- قسمٌ غايتهُ دَفْع ما قَدْ يَرِدُ على الحديث ، من أسباب التَّوهين أوْ التضعيف .

- وقسمٌ يساعد على فَهْم معاني الحديث ، فَيُجَلِّي غامضه ، ويُقربُ مُشْكِلَهُ .

---

(١) النُّكت الوفية بما في شرح الألفية (ج١ ، ص٢٦) ، والبحر الذي زَخَر (لوحة ٧٧) ، ونقل السيوطي في التدريب (ج١ . ص١١٦) كلمة الحافظ ابن حجر دون القصة .

(٢) انظر : البحر الذي زخر (لوحة ٧٧) .

المطلب الثالث : نشأة الاستخراج وتطوره :

تأخر ظهور " الاستخراج " على المعنى الذي شرحناهُ آنفاً ، إلى المائة الثالثة ، حيث وُجد من أهل هذه المائة مَن اعتنى بالاستخراج على صحيح الإمام مسلم ، وعلى بعض الكتب الأخرى .

ويُمكنُ أنْ يُرَدَّ سببُ تأخر العناية بالاستخراج إلى القرن الثالث الهجري، فمابعده ، إلى الأمور التالية :

١ - لقد كانت فترة القرن الثالث الهجري ، فترة العطاء الحديثي النَّاضر، الذِّي لم يَذبُلْ على امتداد العصور ، وكان مابعده عالةً عليه ، ففي هذه المرحلة نَضجت القواعد التَّأصيلية التي يتمُّ على أساسها تمحيص السنة النبوية ، والتي سُمِّيتْ من بعد بمصطلح الحديث ، كما أنَّ النُّصوص النبوية جُمعت مفردةً عن غيرها في مسانيد ، ومصنفات ، وصحاح جوامع ، وَوَاكَبَ جمعَ النُّصوص النبوية ضبطُ رجالها ، والتَّرجمةُ لهم ، وبيانُ علل الأحاديث ، وشَرْحُ مضمونها اللغوي ، وهكذا كانت فترةُ القرن الثالث - في تاريخ السنة النبوية - فترة النُّضج والكمال [١] .

٢ - إنَّما اتسع العُلماءُ في القرن الثالث ومابعده - في الاستخراج ، لأنَّ الروايات قد انتشرت ، والأسانيد طالت ، فاشتدت الحاجة إلى هذا الضَّرب من التأليف ، لكي يتحقق عُلُوُّ الإسناد ، وتكثُر الطُّرق [٢] .

---

(١) انظر : تطور دراسات السنة النبوية ، ونهضتها المعاصرة وآفاقها (ص١٨-٢٨) للدكتور فاروق حمَّادة .

(٢) انظر : حصول التفريج بأصول التَّخريج (لوحة ٥ و ٦) .

٣ - تَبَسّطَ أهلُ العلم - في القرن الثالث ومابعده - في الاستخراج ، لظُهور نوع جديد من المعرفة الحديثية ، يتعلق بفقه الحديث والاستنباط منْه ، فكان لابُدَّ من اللجوء إلى هذا اللَّون من التأليف ، لتكثير طُرق الأحاديث ، وللوقوف على ألفاظ أخر لَهاَ تُساعد في شَرْح متونها ، واستنباط مافيها من حُكم وفقه [١] .

٤ - اعتنى أهلُ الحديث في القرنَيْن الرَّابع والخامس ، بالزيادة في قَدْر " الصحيح " المُخَرَّج في الكتب الموضوعة فيه ، فأحتاجوا إلى " الاستخراج " و " الاستدراك " على الصحيحيْن [٢] .

لقد تقدم آنفاً أنَّ نشأة الاستخراج ، كانت في المائة الثالثة ، لكن ليس يُعرف على وجه التَّحديد ، مَنْ هو أوَّل مَنْ عَمل مُستخرجاً ، والمعروف من أهل هذه المائة : الإمامُ الحافظ أبو أحمد حميد بن زنجويه الأزدي النَّسائي [٣] (ت٢٥١هـ) ، الذي وضع مستخرجاً على كتاب " الأموال " لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم (ت٢٢٤هـ) ، قال محمد بن جعفر الكتَّاني : " وكتابه كالمستخرج على كتاب أبي عبيد ، وقد شَاركَهُ في بعض شيوخه ، وزاد عليه زيادات " [٤] .

---

(١) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص ٣٥) .

(٢) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص٣٣) .

(٣) ترجمتُه في : الأنساب (ج٥ ، ص٤٨٤) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٢ ، ص١٩-٢٢).

(٤) الرسالة المستطرفة (ص٤٧) ، وكتاب ابن زنجويه مطبوع في الرياض .

ومن أهل هذه المائة أيضاً : الحافظ أبو بكر محمد بن محمد الإسفراييني [1] (ت٢٨٦هـ) ، قال الذَّهبي (ت٧٤٨هـ) فيه : " مُصَنِّفُ الصَّحيح ، ومُخَرِّجُه على كتاب مُسلم " [2] ، والحافظُ أبو الفضل أحمد بن سلمه النَّيسابوري البزَّار العدل [3] (ت٢٨٦هـ) ، قال الذَّهبي : " لَهُ مستخرجٌ كهيئة صحيح مُسلم " [4] .

وفي المائة الرابعة كَثُر الاستخراج ، وأمعن أهلهُا فيه ، فممَّا وقع لهم من ذلك : " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الحيري [5] (ت٣١١هـ) ، قال السيوطي : " وصنَّف الصحيح على شرط مُسلم " [6] ، و " المستخرج على جامع الترمذي " [7] ،

---

(١) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص٦٨٦) ، وطبقات الحفاظ (ص٢٩٨) .

(٢) تذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص٦٨٦) .

(٣) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٣ ، ص٣٧٣) وتذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص٦٣٧) .

(٤) تذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص٦٣٧ ، ولقد ذَكَرَ محمد بن جعفر الكتَّاني هذا الكتاب ، على أنَّه مستخرجٌ على مسلم في الرسالة المستطرفة (ص٢٣) ، لكن تَعَقَّبَهُ الشيخ أحمد بن الصديق الغُماري في الأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة (لوحة ١١٣) ، بأنَّه ليس بمستخرج ، وإنَّما هو صحيح على هيئة صحيح مُسلم ، قلتُ : ولا يُمكن الانفصال عن هذا الخلاف ، إلاَّ بالوقوف على الكتاب .

(٥) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٤ ، ص ٢٩٩-٣٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص ٧٦١- ٧٦٢) .

(٦) طبقات الحفاظ (ص٣٢٠) ، وعبارة السيوطي تحتمل أن يكون كتاب الحيري مستخرجاً ، وتحتملُ أن يكون مصنفاً مستقلاً ، تَبِعَ فيه شرط مُسلم ، ولقد ذكر الكتابَ على أنَّه مستخرجٌ ، الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص٣١) .

(٧) وقد يُقال لَهُ : " الأحكام " ، وتوجد منه نُسخة خطية بالظاهرية ، وأفاد الكتَّاني في الرسالة المستطرفة (ص ٣١) أنَّ الطوسي شَارَكَ الترمذي - في الكتاب - في كثير من شيوخه .

للحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي [1](ت٣١٢هـ) ، و " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي العبَّاس محمد بن إسحاق السَّراج النيسابوري [2] (ت٣١٣هـ) الذي استعان في تأليفه بتلميذه ابن الأخرم ، يقول ابنُ الأخرم في ذلك : " استعان بي السُّراج في تخريجه على صحيح مُسلم ، فكنتُ أتحيَّرُ من كثرة حديثه ، وحُسن أصوله : وكان إذا وجد الخبر عالياً يقول : " لابُدَّ أنْ نكتبه " [3] .

و " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني [4](ت٣١٦هـ) ، وقد نَوَّه به الذهبيُّ فقال : " صاحب الصَّحيح المسند المُخَرَّجُ على صحيح مُسلم " [5] ، و " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي عمران موسى بن العبَّاس الجويني [6] (ت٣٢٣هـ)

---

(١) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٧٨٧-٧٨٨) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٣٠) .

(٢) ترجمتُه في " الأنساب (ج٣، ص٢٤١) وسير أعلام النُّبلاء (ج١٤، ص٣٨٨-٣٩٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (ج٢، ص٧٣٨) ، وانتقى فوائد مستخرج السراج زاهرُ بن طاهر الشحامي (ت٤٧٩هـ) في كتاب حققه : أكرم حسين علي في رسالة دكتوراه ، مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٤) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٧٧٩) وسير أعلام النُّبلاء (ج١٤، ص٤١٢-٤١٧) .

(٥) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٧٧٩) ، وقد طُبع مُستخرج أبي عَوانة في الهند قديماً ، ثم أخرجَتْهُ دارالمعرفة ، ببيروت على الطبعة الهندية في مجلدين بعنوان : " مسند أبي عَوانة " .

(٦) ترجمتُه في : الأنساب (ج٢، ص١٢٩) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٥، ص٢٣٥) .

قال الذّهبي : " صاحبُ المُسند الصّحيح على هيئة مُسلم "[1] .

و " المستخرج على سنن أبي داود " للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالملك القرطبي [2] (ت٣٣٠هـ) ، قال ابن فرحون (ت٧٩٩هـ) : " وألف كتاباً على سنن أبي داود " [3] .

و " المستخرج على صحيح البخاري " للحافظ أبي العبَّاس أحمد بن محمد بن عُقدة الكوفي [4] (٣٣٢هـ) .

و " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي محمد أحمد بن محمد الطوسي الواعظ [5] (ت٣٣٩هـ) ، قال الذهبي يذكر كتابه : " وخرَّج صحيحاً على وَضْع كتاب مُسلم " [6] .

ومن أهل الأندلس الذين صنَّفوا في هذا النَّوع - في هذه المائة - الحافظُ أبو محمد قاسم بن أصبغ القُرطبي [7] (ت٣٤٠هـ) الذي ألف مُصنَّفه

---

(١) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨١٨) .

(٢) ترجمتُه في : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص٣٣٢) ، وجذوة المقتبس (ص٦١) .

(٣) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ص٤٠٩) .

(٤) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨٣٩- ٨٤٢) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٣٢) .

(٥) ترجمتُه في : الأنساب (ج١ ، ص٤٢٣) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٣٦) .

(٦) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨٩٢) .

(٧) ترجمتُه في : تاريخ علماء الأندلس (ص٢٨٦- ٢٨٧) ، وجذوة المقتبس (ص٢٩٧) .

المُخَرّج على كتاب أبي داود [1]، قال ابن فرحون : " واختصارُهُ المُسَمّى بالمجتبى على نحو كتاب ابن الجارود [2] - المنتقي - : وكان قَدْ فَاتَه السَّماعُ منْه ، وَوَجَدَهُ قَدْ مات ، فألَّف مصنَّفاً على أبواب كتابه ، خرَّجها عن شيوخه " [3] .

ومن المستخرجات في هذه المائة الرَّابعة : " المستخرج على الصحيحيْن ، [4] ، للحافظ أبي عبداللَّه محمد بن يعقوب الشيباني المعروف بابن الأخرم [5] (ت٣٤٤هـ)، قال الحاكم أبو عبيد اللَّه (ت٤٠٥هـ) : " سمعتُ أبا عبداللَّه غير مرة يقول : " ذَهَبَ عُمري في جَمْع هذا الكتاب - يعني المستخرج على كتاب مسلم " [6] . و " المستخرج على صحيح مُسلم " [7] ،

---

(١) انظر : الديباج المذهب (ص ٣٢١) .

(٢) في الديباج المُذَهب : " الحاروني " وهو تحريف ، والتَّصويب من رسالة ابن حزم في فضل الأندلس (ج٢ ، ص١٧٩) وجذوة المقتبس (ص٢٩٨) .

(٣) الديباج المذهب (ص٣٢١ ، ٣٢٢) وهكذا سَمَّى ابنُ فرحون مختصر مُستخرج قاسم ابن أصبغ بالمجتبى ، وسَمَّاهُ ابنُ خير الأندلسي في فهرسته (ص١٠٤) ، " المجتنى " بالنُّون ، ومن المُجْتبى نُسخةٌ خطيةٌ بخزانة الجامع الكبير بمكناس بالمغرب ، برقم ١٠٧ ، تشتمل على المجلد الأول ، وهو مبتور البداية في ٣٠٧ ورقة من القطع الكبير ، وانظر : مخطوطات مغربية في القرآن والحديث ، للعلامة محمد المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية المغرب ، العدد الثالث (ص١٠٣) .

(٤) انظر : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨٦٤) .

(٥) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٥ ، ص٤٦٦- ٤٧٠) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٥٤) .

(٦) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨٦٤- ٨٦٥) وظاهر هذه القصة - كما هو واضح - في مستخرج ابن الأخرم على صحيح مسلم خاصَّةً .

(٧) انظر : حُصول التفريج في أصول التخريج (لوحة ١١) .

للحافظ الزّاهد أبي الوليد حسان بن محمد القزويني النيسابوري [1] (ت ٣٤٤هـ) .

و " المستخرج على صحيح مسلم " [2] للحافظ أبي النَّضر محمد بن محمد الطوسي [3] (ت٣٤٤هـ) ، قال الذَّهبي في ترجمتُه : " . . . وصنّف وَجَمَع ، وخرَّج الصَّحيح على كتاب مُسلم " [4] .

و " المُستخرج على صحيح مُسلم " للحافظ أبي سعيد أحمد بن محمد الحيري النَّيْسَابوري [5] (ت٣٥٣هـ) .

و " المستخرج على صحيح ابن خُزيمة " للحافظ أبي الحسن محمد بن الحسن بن الحسين النَّيْسَابُوري التاجر [6] (ت٣٥٥هـ) ، قال الذُّهبي : " . . . صنَّف كتاباً على رَسْم إمام الأئمة ابن خُزيمة " [7] .

و " المستخرج على صحيح البُخاري " للحافظ أبي علي الحسن بن

---

(١) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٥ ، ص٤٩٢- ٤٩٦) والعقد المُذَهَّب في طبقات حَمَلَة المَذْهب (ص ٤٤ - ٤٥) .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص٢٨) .

(٣) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٨٩٣) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٦٥) .

(٤) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص ٨٩٣ .

(٥) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص ٩٢) .

(٦) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٦٦-٦٧) ، وطبقات الحفاظ (ص٣١٣- ٣٦٤) .

(٧) سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص ٦٦) .

محمد الماسرجسي [1] (ت٣٦٥هـ) و " المستخرج على صحيح مسلم " [2] لَهُ أيْضاً .

و " المستخرجُ على صحيح مُسلم " لأبي عبدالله الحُسين بن أحمد الشماخي الهروي الصَّفَّار [3] (ت٣٧٢هـ) ، و " المستخرج على صحيح البخاري " [4] ، للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي الجرجاني [5] (ت٣٧٧هـ) .

و " المستخرجُ على صحيح مُسلم " للحافظ أبي عبدالله محمد بن أبي العباس بن أبي ذُهل الضبي الهروي [6] (ت٣٧٨هـ) ، وقيل : إنَّ لَهُ مستخرجاً على صحيح البخاري [7] .

وللحافظ أبي أحمد محمد بن محمد الحاكم النيسابوري [8] (ت٣٧٨هـ) على صحيح البخاري مستخرجٌ ، وعلى صحيح مسلم ، وعلى سنن الترمذي [9] .

---

(١) ترجمتُه في : الأنساب (ج٥ ، ص١٧١) ، والسِّير (ج١٦ ، ص ٢٨٧-٢٨٩) .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص٢٩) .

(٣) ترجمتُه في : السير (ج١٦ ، ص ٣٦٠- ٣٦١) ، وميزان الاعتدال (ج١ ، ص ٥٢٨) .

(٤) انظر : سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص ٣٦٠) .

(٥) ترجمتُه في : الأنساب (ج٤ ، ص ٣٠١) ، تذكرة الحفاظ (ج٣، ص ٩٧١ - ٩٧٣) .

(٦) ترجمتُه في : الوافي بالوفيات (ج٣، ص١٩١) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٣٨٠- ٣٨٢) .

(٧) انظر : تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٠٦) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٣٨١) .

(٨) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٣٧٠- ٣٧٧) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٨٩) .

(٩) انظر الوافي بالوفيات (ج١ ، ص١١٥) ، وحُصول التفريج (لوحة ١١) .

وللحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الجَوْزَقي [1] (ت٣٨٨هـ) مستخرج على صحيح مسلم ، ولقد نَوَّهَ الذهبيُّ بالجَوْزَقي فقال : " مفيدُ الجماعة بَنْيسابور ، وصاحب الصحيح : المُخَرَّج عليكتاب مسلم " [2] .

وسار أهلُ المائة الخامسة على سَنَن مَنْ سَبَقَهُم ، في الاستخراج على الكتب الحديثية ، فمن أعلامهم : الحافظ أبو بكر أحمد بن مَرْدَويه الأصبهاني [3] (ت٤١٦هـ) ، الذي عمل مستخرجاً على صحيح البخاري [4] ، والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقاني [5] (ت٤٢٥هـ) ، الذي استخرج على الصحيحيْن [6] واستخرج الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه البزدوي [7] (ت٤٢٨هـ) ، على الصحيحيْن ، وعلى سنن الترمِّذي ، وعلى سنن أبي داود [8] .

وعمل الحافظُ أبو نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني [9] (ت٤٣٠هـ) على

---

(١) ترجمتُه في : الأنساب (ج٢ . ص١١٩) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣، ص ١٨٤- ١٨٥) .

(٢) سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٤٩٣) .

(٣) ترجمتُه في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص ١٠٥٠- ١٠٥١) ، وطبقات الحُفَّاظ (ص٤١٢) .

(٤) انظر : الرسالة المستطرفة (ص٢٧) .

(٥) ترجمتُه في : الأنساب (ج١ ، ص٣٢٣) ، وطبقات الفقهاء (ص١٢٧) .

(٦) انظر : تذكرة الحُفَّاظ (ج٣ ، ص ١٠٧٣) .

(٧) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٧ ، ص ٤٣٨) ، وطبقات الحفاظ (ص٤٢٠- ٤٢١) .

(٨) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٣٠) .

(٩) ترجمتُهُ في : تذكرة الحفاظ (ج٣، ص١٠٩٢- ١٠٩٧) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج٣، ص٧-٨) .

صحيح البخاري مستخرجاً ، وآخر على صحيح مسلم [١] .

ومن أعيان هذا القرن الخامس : الحافظُ عبد بن أحمد أبو ذَرٍّ الهروي[٢] (ت٤٣٥هـ) ، الذي وَضَعَ على الصحيحيْن مستخرجاً [٣] ، والحافظُ أبو محمد الحسن بن محمد الخَلاَّل [٤] (ت٤٣٩هـ) ، الذي ألَّف على الصحيحَيْن مستخرجاً [٥] . وللحافظ أبي مُسلم عمر بن علي اللَّيثي البُخاري[٦] (ت٤٦٦هـ) مستخرج على الصحيحيْن سمَّاهُ : " مسند الصحيحيْن " [٧] ، كما أنَّ للحافظ أبي مسعودُ سُليمان بن إبراهيم الملنجي الأصبهاني [٨] (ت٤٨٦) مستخرجاً على الصحيحيْن [٩] .

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (ص٢٩) ، ولا نعلمُ شيئاً عن مستخرج أبي نُعيم على البخاري ، ومادته - في الجُملة - توجد في فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري ، وأمَّا مستخرج أبي نُعيم على مسلم ، فلقد طُبع .

(٢) ترجمتُه في : ترتيب المدارك (ج٢ ، ص٢٧٥- ٢٧٦) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص١١٠٣- ١١٠٨) .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص١١٠٦) .

(٤) ترجمتُه في : الإنساب (ج٥ ، ص٢١٨) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٧ ، ص٥٩٣) .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص١١١٠) .

(٦) ترجمتُه في : سير أعلام النُّبلاء (ج١٨ ، ص٤٠٧- ٤٠٩) ، وطبقات الحفاظ (ص٤٥) .

(٧) انظر : تذكرة الحُفّاظ (ج٤ ، ص١٢٣٦) .

(٨) ترجمتُه في : الأنساب (ج٥ ، ص٣٨٢) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٩ ، ص٢١-٢٥) .

(٩) انظر : تذكرة الحُفّاظ (ج٣ ، ص١١٩٨) .

وإذا طَوَيْنَا القرن السادس والسابع والثامن ، وَجَدْنَا الحافظَ العراقي[1] - وهو من أهل المائة التّاسعة - قَدْ أمْلى مستخرجاً على مستدرك الحاكم ، فكَتَبَ منْه إلى أثناء الصَّلاة ، قريباً من مجلد ، وتوفي الشيخُ قبل إكْماله [2] .

وممَّن اعتنى بالاستخراج في العصر المتأخر : الشيخُ أحمد بن الصديق الغُماري [3] (ت١٣٨٠هـ بالقاهرة) ، فألَّف في ذلك : " الإسْهاب المُستخرج على مسند الشِّهاب " [4] ، كما عمل مستخرجاً على شمائل الترمذي ، يقول الشيخُ في وَصْف الكتابيْن : " المستخرج على مسند الشهاب . . . وهو في مجلديْن ضخميْن ، قَدْر المسند أربع مرات ، أوْ خمسة بل أكثر ، ولَمْ أذكر فيه الأحاديث بأسانيدي لطولها ، بل اكتفيْتُ بأسانيد المُخَرِّجين ، إلاَّ أني أوْرَدتُّها على طريقة الاستخراج ، في الاجتماع مع القضاعي تارةً في شيخه ، وتارةً فيمَنْ فوقه ، ثم رتَّبْتُ أحاديثَه على حروف المعجم ، وجعلتُها فهرساً لَهُ في الآخر ، بعد أنْ وضعتُ جَنْبَ أحاديثه أرقاماً مُسَلسلة . . . والمستخرج على شمائل الترمذي لنا أيْضا في مجلد ، على الطريقة التي سلكتها في الذي قبله " [5] .

---

(١) ترجمته في : إنباء الغُمر بأنْباء العُمر (ج٥ ، ص١٧٠ - ١٧٦) ، والضوء اللاَّمع (ج٤ ، ص١٧١ - ١٧٧) .

(٢) انظر : المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص٢٥٦) .

(٣) تَرْجَمَ الشيخُ أحمد بن الصديق لنفسه في كتاب لَهُ سَمَّاهُ " البحر العميق في مرويات ابن الصديق " في مجلدين كبيريْن ، توجد نسخةٌ خطيةٌ منهما بخزانة الكتب بتطوان بالمغرب ، كَمَا تَرْجَمَهُ تلميذُهُ عبدالله التليدي في " حياة الشيخ أحمد بن الصديق " ، والكتاب مطبوع .

(٤) هذا العنوان من إفادات الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التي أثْبَتَهَا في تعليقاته الحافلة على النسخة الخطية من حُصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ١١) .

(٥) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ١١) .

وقبل ختام الكلام على مسيرة تاريخ الاستخراج ، منذ نشأته إلى العصر الحالي ، نُلمُّ ببعض الملاحظات التي قد تكون كالنتائج لما سَبَقَ منذ بداية هذا المطلب ، فمن ذلك :

١ - كَشَفَ هذا العَرْضُ التاريخي للمستخرجات ، عن ستة وثلاثين مستخرجاً ، منها ما ذُكر بالاسم ، ومنهم مالَمْ يُذكر في المصادر بالاسم وهو كثير .

٢ - أغلبُ هذه المستخرجات المذكورة ، وُضعت على صحيح الإمام مسلم ، فلقد أحصيتُ منها عليه ستة عشر مستخرجاً ، وسبعة عليه وعلى البخاري ، على حين وُضع منْها على البخاري وحده ثلاثة .

ولعل السببَ في كثرة الاستخراج على صحيح مسلم ، ما قد قيل في المفاضلة بينه وبَيْن صحيح البخاري ، منْ أنَّه سَهْل المأخذ ، قد تعمَّدَ مُسلم فيه عدمَ تقطيع الحديث ، وسياق أحاديث الباب كلِّها في موضع واحد ، مع تحرير المتون تحريراً تاماً [١] .

٣ - دخلت السنة النَّبوية في القرن السادس والسابع والثامن ، مرحلةً جديدة من تاريخها المُشرق ، إذْ أقبل أهلُ العلم في هذه القُرون الثلاثة ، على تمحيص تُراث المُتقدمين ، من أهل الحديث ، وجَمْعه وتَرْتيبه [٢] ، فَمنْ ثَمَّ لَمْ تُعرف - لهذا العهد - في الاستخراج تآليفُ ، وقَفَ عليها الباحثونَ اليومَ في تُراث أهل الحديث .

---

(١) انظر : النُّكت للحافظ ابن حجر (ج١ ، ص٢٨٣) .

(٢) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص٣٧ ومابعدها) .

المبحث الثاني : حياة الإمام الإسماعيلي ، وعنايته بالحديث وعلومه :

القَصدُ من هذا المبحث ، ذِكْرُ نبذة عن عصر الإمام أبي بكر الإسماعيلي وبَيْئته ، والتَّعريف به تعريفاً موجزاً ، ثم الانتقالُ إلى بيان عنايته بالحديث وعلومه ، واهتباله بذلك مُنذ الصِّغر ، ونبوغه فيه ، وإقبال الناس عليه من أجل ذلك ، للإستفادة منه ، والسَّماع عليه ، كما أنَّ القصدَ الكلامُ على إمامة الإسماعيلي في علم الحديث روايةً ودرايةً وتأليفاً ، مع حكاية أقوال أهل العلم في الثناء عليه وإظهار جَلاَلته وغَنَائه في الإسلام وعلومه .

المطلب الأول : تعريف موجز بأبي بكر الإسماعيلي :

عاش الإمامُ الإسماعيلي بَيْن سنة ٢٧٧ و ٣٧١هـ ، وكانت هذه الفترة التاريخية ، تَمُوج بالاضطرابات السياسية ، والفتن الداخلية ، ففي القرن الثالث الهجري ، ظهرت دُويلات إسلامية ساهمت في الاضمحلال السياسي للخلافة العباسية ، وقلَّصت من نفوذها في أطراف كثيرة من ولاياتها .

وفي القرن الرّابع الهجري تَفَاقَمَ الضَّعف ، وازداء التفكك ، حتىَّ أضْحت الخلافة اسماً بلا مُسمى ، وشعاراً بلا معنى [1] .

وشَهدَتْ جُرجان [2] - بلدُ الإسماعيلي - من الاضطراب والفَوْضى ،

---

(١) انظر : التاريخ الإسلامي العام (ص٤٣٤) للدكتور على إبراهيم حسن .

(٢) جُرجان بالضم وآخره نون : مدنية مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، وهي بَلْدة حَسَنَةٌ فَتَحَهَا يزيدُ بن المهلب أيام سُليمان بن عبدالملك ، انظر الأنساب (ج٣، ص٤٠) ، ومعجم البلدان (ج٢ ، ص١١٩) .

مثلَ ما شَهدتَهُ بقية دُوَيلات الخلافة العباسية ، فكانت مَسْرَحاً للصِّراع المُستمر بين السامانيين أصحاب خُراسان ، وبين الدَّيلم أصحاب طبرستان [١] .

بَيْد أنَّ الحالةَ الفكرية في جُرجان ، لم تكن كالحالة السياسية ، فَمُنذ أنْ وَطئَتْ أرضَها جيُوشُ الفتح الإسلامي ، وَفَدَتْ إليها أفواج من العُلماء من سائر الأمصار الإسلامية ، حتى صارتْ دَارَ علمٍ وأدب في منطقة بحر قزوين [٢] .

ولَمَّا أقبل القرنُ الثالث ، ازدحمت جُرجان بطائفة كبيرة من المشتغلين بالعلم ، وكَثُرت المؤلفات ، وعُقدت الحلقاتُ العلمية في المساجد [٣] ، ونَبَغَ النَّاسُ فيها في أنواع كثيرة من العلم .

ففي علوم كتاب اللَّه العزيز : نبغ في القراءات ، أبو عبداللَّه محمد بن إبراهيم الرفاء الرازي (ت٣١٣هـ) ، وهو أحدُ مَنْ سكن جُرجان [٤] ، وعبدالكريم بن عبدالكريم الخزاعي الجرجاني [٥] (ت٣٧٩هـ) .

وكان في جُرجان من أهل التّفسير : محمد بن علي بن سهل أبو بكر الأنصاري [٦] (ت٢٩٦هـ) : وأبو الحسن علي بن عبدالعزيز قاضي جرجان [٧] (ت٣٩٢هـ) .

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص٤٢ ، ٤٣) .

(٢) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص٤٧) .

(٣) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص٦٥ ومابعدها) .

(٤) انظر : تاريخ جُرجان (ص٤٥٩) .

(٥) انظر : البداية والنهاية (ج١١ ، ص٣٢٨) .

(٦) وهو في عدَاد شيوخ الإسماعيلي ، ولذلك ذَكَرَهُ في معجمه (ج١ ، ص٤٩٣) وقال فيه : " المفسِّر بجُرجان ، لم يكن بذاك " .

(٧) انظر : تاريخُ جُرجان (ص ٣٥١) ويتيمه الدَّهر (ج٤ ، ص٣) .

واشتهر بالعناية بالحديث ، في جُرجان جمعٌ عفيرٌ من أهل العلم ، نذكر منهم : أبا زُرعة محمد بن عبدالوهاب الأنصاري [1] (ت٣٠٤) ، وأبا إسحاق عمران بن موسى السختياني [2] (ت٣١٥هـ) ، والحافظ أبا أحمد عبداللَّه بن عدي [3] (ت٣٦٥هـ) .

واشتغل بالفقه في جُرجان - أعلامٌ منهم : أبو جعفر محمد بن الحسن الطَّبري [4] (ت٣٢٣هـ) ، وكُمَيل بن جعفر الجرجاني [5] (ت ٣٣٦هـ) ، وإسحاق بن عبداللَّه بن إسحاق النصري [6] (ت٣٩٦هـ) .

وظهر - في جُرجان - أئمةٌ في اللُّغة والنحو والأدب ، نذكر من بينهم : أبا جعفر محمد بن أحمد الجرجاني [7] (ت٣٦٨هـ) ، وأبا عبداللَّه محمد بن الحُسين بن معاذ الغازي [8] (ت٣٢٥هـ) ، وأبا بكر محمد بن يحيى بن عبداللَّه الطولي [9] الجرجاني الأصل (ت٣٣٥هـ) .

---

(١) وهو في عداد شيوخ الإسماعيلي ، ولذلك تَرْجَمَهُ في معجمه (ج١ ، ص٤٢٤) وقال فيه : " جُرجاني حافظٌ فقيهٌ " .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ (ج٢ ، ص٧٦٢) ، وقال فيه الإسماعيلي : " جُرجاني صدوق مُحدث جُرجان في أيامه " ، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣ ، ص٧٢٥) .

(٣) انظر : تاريخ جُرجان (ص٢٨٧) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص٩٤٠) ، وابن عدي مؤلف " الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين ، وعلل الأحاديث " .

(٤) انظر : تاريخ جُرجان (ص٥١٣) ، والعقد المُذَهَّب (ص٢٤٨) .

(٥) انظر : تاريخ جُرجان (ص٤٠٢) .

(٦) انظر : تاريخ جُرجان (ص١٥٦) .

(٧) انظر : بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة (ج١ ، ص٥٢) .

(٨) انظر : تاريخ جُرجان (ص٥٠١) .

(٩) انظر : وفيات الأعيان (ج٤ ، ص١٦٣) .

كما عَرفت جرجان متقدمين في علم الكلام ، والطب [١] .

وفي هذا الوسط العلمي ، وُلد أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس ابن مرداس أبو بكر الإسماعيلي [٢] سنة ٢٧٧هـ [٣] .

ولقد أوْمَأ الإسماعيليُّ نفسُه إلى تاريخ مولده عند ما قال : " كتبتُ في صغرى الإملاء بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين ، ولي يومئذٍ ست سنين " [٤] .

وَجَدَّ الإسماعيليُّ في الطَّلب منذ صبَاهُ ، فَدَارَ على شيوخ بلده ، والواردين عليها يكتب ويستفيد ، فممن كتب عنه وهو صغير : هارون بن محمد بن هارون الجوباري [٥] ، والفضل بن عبيداللَّه الحميري الإستراباذي [٦] ، وشُريح بن عقيل الإسفراييني [٧] ، وحمدان بن مجاهد التستري [٨] ، وطائفة .

---

(١) ذكر الدكتور زياد محمد منصور طائفة من العلماء الذين كان لهم مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص٧٣و ٧٤) .

(٢) انظر : تاريخ جُرجان (ص٨٥) ، وطبقات الفقهاء (ص١٢٤) ، والأنساب (ج١ ، ص١٥٢) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣، ص٩٤٧) .

(٣) انظر : تاريخ جرجان (ص٨٦) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج٢ ، ص٧٩) .

(٤) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٩٤٩) .

(٥) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣، ص٧٩١) ، وتاريخ جرجان (ص٥٦١) .

(٦) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣، ص٧٦٥) .

(٧) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٢ ، ص٦٥٧ .

(٨) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٢ ، ص٦٣٨) .

وهناك طائفة من العلماء ، أخذ عنْهم الإسماعيليّ سماعاً ، ومنهم : محمد بن العبَّاس بن الوليد الدمشقي [1] (ت بعد ٢٩٠هـ) ، ويعقوب بن يوسف الجوباري الجرجاني [2] (ت ٢٩٢هـ) ، وأبو عوانة الإسفراييني [3] (ت٢٩٢هـ) ، والفتح بن سعيد بن عثمان الإستراباذي [4] (ت٢٩٣هـ) .

والحاصلُ أنَّ في مشايخ الإسماعيليِّ كثرة : ولذلك أفرَدَهُمْ بالذِّكر في معجم كبير حافل ، اشتمل على سبعة وأربعمائة شيخ [5] ، وهناك طائفةٌ من المشايخ الذين أخذ عنهم الإسماعيليُّ ، ولم يُدخلهم في هذا المعجم الكبير ، وثَبَتَ من مصادر ترجمة أنَّهم من شيوخه الذين تَحَقَّقَ لَهُ بهم لقاءٌ ، أوْ نوعٌ من الأخذ [6] .

وأقبل الإسماعيلي على الرحلة في العلم ، فطاف في بلاد كثيرة ، ودَخَل إلى أمصار معروفة بالعلم والفضل ، وكثرة المشايخ ، كبغداد

---

(١) انظر : تاريخ جُرجان (ص ٤٧٢) .

(٢) انظر : المعجم في أسامي شُيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣ ، ص ٧٩٤) .

(٣) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣، ص٧٩٦) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣، ص٧٧٩) .

(٤) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٣، ص٧١٤) ، وتاريخ جُرجان (ص٣٧٠) .

(٥) ذَكَرَ الإسماعيليُّ في معجمه ٤١٠ ترجمة ، تكرر منها ثلاث تراجم ، فيكون عدد الشيوخ الذين ذُكروا من غير تكرار ٤٠٧ شيخ ، وانظر : مقدمة تحقيق د. زياد منصور لمعجم الإسماعيلي (ج١ ، ص٢٢٩) .

(٦) انظر : مقدمة تحقيق أسامي شيوخ الإسماعيلي (ج١ ، ١٩٩-٢٠٢) .

والكوفة والبصرة ، والأهواز ونيسابور والحجاز وغيرها [1] ، وهو في أثناء ذلك شَديدُ الدَّأب في الأخذ ، مُستكثرٌ من الكتابة والسّماع .

وطَلب الإسماعيليُّ الفقه ، فَتَفَقّه على شيخ الشافعية بجُرجان إبراهيم بن هاني المُهَلَّبي (ت٣٠١هـ) . قال السهميُّ (ت٤٣٧هـ) : " سمعتُ أبي يوسف بن إبراهيم يقول : " سمعتُ أبي إبراهيم بن مُوسى يقول : " كنا جماعة صبيان ، نختلف من بكر اباذ إلى إبراهيم بن هاني بن خالد أبي عمران المُهَلَّبي ، نتفقَّهُ ونتعلمُ مذهبَ الشَّافعي ، فكان منَّا مَنْ يسْبق أبا بكر الإسماعيلي ، لكي يتأخر فيما يقرأ ، فأبي اللَّه العَليُّ إلاّ رفعه ، ونفعه بما تعلَّم " [2] .

ومازال الإسماعيليُّ يستفيدُ ويُفيد ، حتى قبضه اللَّه إليه حميداً سنة ٣٧١هـ [3] يوم السبت غرة رجب [4] ، وهو ابن أربع وتسعين سنة وأشهر [5] ، ودُفن يوم الأحد [6] رحمه اللَّه تعالى .

---

(١) انظر : الأنساب (ج١ ، ص١٥٢) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ . ص٢٩٣) وطبقات السُّبكي (ج٢ ، ص٨٠) .

(٢) تاريخ جُرجان (ص٨٦) .

(٣) انظر : تاريخ جُرجان (ص٨٦) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص٩٥٠) ، وطبقات السُّبكي (ج٢ ، ص٨٠) .

(٤) انظر : الأنساب (ج١ ، ص١٥٣) وفي البداية والنهاية (ج١١ . ص٣١٨) ، في العاشر من رجب .

(٥) انظر : الأنساب (ج١ ، ص١٥٣) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص٩٥٠) .

(٦) انظر : تاريخ جُرجان (ص٨٦) ، والأنساب (ج١ . ص١٥٣) .

المطلب الثاني : منزلة أبي بكر الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

حرص أهلُ الإسماعيلي [1] عليه منذ الصِّغر ، فأحضروه مجالس السَّماع ، وأجْلَسُوهُ في حلَق الرواية والإملاء ، يقول الإسماعيلي في ترجمة الحُسين بن حفْص الجرجاني : " كتبتُ عنْه ، وأنا صغيرٌ سنة ثلاث وثمانين ومائتين ، وضبطتُ فيما كتبتُ بالإملاء " [2] .

ولقد كان تَبْكير الإسماعيلي للسَّماع ، سَبَباً في سَعة حفظه ، وقوة استحضاره ، وكثرة مشايخه .

وعندما رجع الإسماعيلي إلى بلده جُرجان - من رحلته التي أوْمَأنَا إليها آنفاً - تَصَدَّر للإسْماع والإفادة والتدريس ، فكَانَ لَهُ مجلسٌ في الجامع الكبير ، يُمْلي فيه كُلَّ يوم سَبْت [3] ، فَيَزْدَحمُ عنده في هذا المجلس أهلُ جُرجان ، والواردون عليها ، ممَّن بَلَغَتْهُمْ شهرتُه ونباهتُه فرغبوا فيما عنده من علم ومعرفة .

ويصفُ السَّهميُّ مجلسَ الإسماعيليِّ المُلآن بالفوائد والفرائد فيقول : " كنتُ كُلَّما حضرت مجلس الشيوخ الإمام أبي بكر الإسماعيليِّ ، ورأيته لم يَتَفَوَّهْ بشيء من تفسير خبر ، أوْ ضَرْب مَثَل ، أوْ حكاية ، أوْ بيت شعر ، أوْ

---

(١) عُرف من أهل الإسماعيلي بالعلم ، جَدُّه إسماعيل بن العباس ، وقد قرأ عليه الإسماعيلي كتاباً من كتبه فيه أمال بخطه ، وانظر : معجم الإسماعيلي (ج٢ ، ص٥٧٧) .

(٢) المعجم في أسامي شَيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج٢ ، ص٦٢٥و ٦٢٦) ، وقد سبقت هذه الكلمة على نحو آخر .

(٣) انظر : تاريخ جُرجان (ص١٣٥) .

نادرة ، أوْ غير ذلك من سائر العُلوم إلاّ ويُبادر جماعة من الغُرباء ، وأهل البلد عَلَّقُوا وكتبوا ، خُصوصاً أبو بكر البرقاني أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي ، فإنَّه قلَّماَ كان يترك شيئاً يجري إلاَّ وهو يكتب ، وكذلك أبو الفرج الورثاني ، وأبو جعفر بن علي بن دلان الجرجاني ، وأبو الفضل بن أبي سعد الهروي ، وأبو الفضل المخزومي البصري ، وأبو سعد الماليني ، وأبو القاسم عيسى بن عباد الدينوري ، ويحيى الأبهري . . . وغيرهم رضي اللَّه عنْهم ممَّن لا أُحصي عَددَهُم، وما منْ يوم إلاَّ وكان بحضرته من الغُرباء الجوَّالين ممن يَفْهَمُ ويحفظ ، مقدار أربعين ، أوْ خمسين نفساً ، وكنتُ أعلق عنه بمقدار فهمي وحفظي ، أوْ أنْسَخُ ممَّا علّق عنه أبو بكر البرقاني ، وأبو جعفر بن دلان الجرجاني ، وعندي بخط أبي بكر الخوارزمي ما كَتَبَ لي " [1] .

وتخرَّجَ بالإسماعيليَّ أعلامُ العلماءُ : كأحمد بن محمد البرقاني ، والسهمي ، وعبدالقاهر بن طاهر التميمي (ت٤٢٩هـ)، وغيرهم [2] .

وتقدم الإسماعيليَّ في العلوم ، وخاصة في علم الجرح والتَّعديل ، حيث نُقلتْ عنه أقوالٌ في بعض الرواة وَحَملة العلم ، امتلأت بها كُتب الرجال والتواريخ والسِّير .

ولقد تَتَبَّعَ الدكتورُ زياد محمد منْصور أقوالَ الإسماعيلي في الجرح والتّعديل ، وَجَرَّدَها من مصادر مختلفة منها : " تاريخ جُرجان " ، وتُاريخ

---

(١) تاريخ جرجان (ص١١٠ ، ١١١) .

(٢) انظر : سير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٢٩٣) ، وطبقات السبكي (ج٢ ، ص٨٠) .

بغداد " ، و " الأنساب " ، و " سير أعلام النّبلاء " ، و " ميزان الاعتدال " ، و " لسان الميزان " ، وغيرها ، وأضاف إليها ما وَرَدَ في معجم الإسماعيلي ، فَخَلُص إلى أنَّ الإسماعيليَّ تكلمَّ على ثمانين راو من رُواة الحديث ، بيَّن في معجمه ، حال ستة وخمسين راوياً [1] ، ثمَّ إنّ الدكتور الفاضل وَازَنَ بَيْن مَذْهب الإسماعيلي في هؤلاء الرّواة ، وبَيْن مذاهب عُلماء هذا الشأن ، واستُنْتج من ذلك " أنَّ أقوال هذا الإمام الجليل تَدُور مع أقوال ابن عدي في بعض الأحيان ، وتَتَوَافَق مع أقوال الدارقطني ، أو الخطيب ، أو الذهبي ، أو ابن حجر في بعض الأحيان الأخرى ، مما يدل على عُلُوِّ مكانته النقدية ، واعتداله في نقد الرجال . . " [2] .

وانتشر ذكْرُ الإسماعيليِّ في الآفاق ، وطبَّقت شهرتهُ الأمصار ، فَتَسَامَعَ به العلماء ، وَعَرَفَهُ الفُضلاء ، واشتاقت إلى لقائه نفوس النُّجباء ، قال الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ) : " قد كنتُ عزمتُ غير مَرَّة أنْ أرحل إلى أبي بكرالإسماعيليَّ ، فلم أُرْزَق " [3] .

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص ٢٤٠-٢٥٨) .

(٢) مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص٢٥٧-٢٥٨)، ولم أرَ هُنا سياق أقوال الإسماعيلي في الجرح والتّعديل ، فلقد سَرَدَها الدكتورُ زياد محمد منصور ، وَوَثَّقها ، وَدَرَسها دراسةً مقارنة ، ممَّا أظهر منزلة الإسماعيلي في علم الجرح والتّعديل ، فلينظرها مَنْ شاء في مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج١/ ص٢٤٠-٢٥٨) .

(٣) البداية والنهاية (ج١١ ، ص٣١٨)، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٢٩٤) .

وقال القاضي أبو الطيب الطّبري (ت٢٥٠هـ) : " دخلتُ جُرجان قاصداً إلى أبي بكر الإسماعيلي وهو حيٌّ ، فَمَاتَ قبل أنْ ألْقَاهُ " [١] .

ولقد كانت إمامةُ الإسماعيليِّ في العلم ، سَبَبا في حُسْن الأُحدوثة ، والذِّكر الجميل عند العلماء المتقدمين والمتأخرين .

فلقد كَتَبَ الصَّاحب بن عَبّاد (ت٣٨٥هـ) في رسالته التي أثْنى فيهاعلى الإسماعيليَّ وَوَلَدَيْه : أبي نَصْر وأبي سَعْد - يقول : " . . . وأمَّا أنت أيها الفقيه أبا سَعْد فَمَنْ يَرَاكَ كيف يَدْرس ، وتفتي وتُحاضر ، وتَرْوي وتكتب وتُملي : غلمَ أنّك الحَبْرُ بن الحبر ، والبحر بن البحر ، والضيا بن الفَجْر ، وأبو سعد بن أبي بكر ، فَرَحمَ اللَّه شيخكم الأكبر ، فإنَّ الثناء عليه غُنْمٌ والنِّساء بمثله عُقم ، فَلْيَفْخَر به أهلُ جُرجان مَا سَالَ واديها ، وأذَّن مناديها " [٢] .

وقال الحاكم أبو عبداللَّه : " كان الإسماعيلي واحدَ عصره ، وشيخ المحدِّثين والفُقهاء ، وأجلَّهم في الرياسة والمروءة والسَّخاء ، ولا خلاف بين علماء الفريقيْن وعقلائهم فيه " [٣] .

وقال أبو إسحاق الشِّيرازي (ت٤٧٦هـ) في بيان منزلة الإسماعيلي في العلم " . . . جمع بين الفقه والحديث ، ورياسة الدين والدنيا " [٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٩٤٩ ، ٩٥٠) .

(٢) طبقات الفقهاء (ص١٢٩) .

(٣) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص٩٤٨، ٩٤٩) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١٦ ، ص٢٩٤) ، وطبقات الشافعية الكُبرى (ج٢ ، ص٨٠) .

(٤) طبقات الفقهاء (ص١٢٤) .

وَوَصَفَ الذّهبيّ الإسماعيليّ بأوصاف ، دلّت على جلالته ومقداره العلمي فقال : " الإمامُ الحافظُ الثَّبت شيخ الإسْلام . . . كبير الشافعية بناحيته . . . قَدْ جَمَع مع إمامته في علم الحديث والفقه ، رفْعَةَ الأسانيد والتفرد ببلاد العجم " [1] .

وذهبَ السَّخاويُّ إلى أنَّ جُرجان ، صارت دار حديث بأبي أحمد بن عدي وأبي بكر الإسماعيليّ ، والغطريفي وغيرهم ، فَبهؤلاء حَييَ علم السُّنن ، وماتت البدع والفتن [2] .

المطلب الثالث : تآليف الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

صنّف الإمام أبو بكر الإسماعيلي تصانيف : تَشْهد لَهُ بالتقدم في الحديث وعلومه ، ولقد رُزق فيها القَبول والإعجاب والذِّكر الحسن .

قال السهمي : " سألني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفَضل بن الفُرات بمصر عن الإسماعيلي ، وما صَنّف وسيرته ، فكنتُ أُخبرُه بما صنّف من الكتب ، وجمع من المسانيد والمُقلِّين [3] ، وتخريجه على كتاب محمد بن

---

(١) تذكرة الحفاظ (ج٣، ص ٩٤٧، ٩٥٠) .

(٢) انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمّ التّاريخ (ص١٣) .

(٣) في تاريخ جُرجان بعد قوله : " والمقلين " " ألف وتخريجه . . . " ، والصواب مافي تذكرة الحفاظ ، وسير أعلام النُّبلاء .

إسماعيل البخاري ، وجميع سيرته [1] ، فيَعْجَبُ من ذلك ، وقال : " لقد كان رزق من العلم والجاه " [2] .

وهذه تسميةُ كتب الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

١ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي : ذَكَرَهُ لَهُ الذهبيُّ وقال : " في مجلدين عن نحو ثلاثمائة شيخ " [3] ، ولقد طبع هذا الكتاب ، بتحقيق الدكتور زياد محمَّد منصور .

٢ - المدخل : لم يذكر أحدٌ ممَّنَ تَرْجَمَ للإسماعيلي هذا الكتاب بين كُتبه ، ولقد ذَكَرَهُ محمد بن سُليمان الرُّوداني (ت١٠٩٤هـ) في جُملة ما روى من كُتب فقال : " المدخل إلى صحيح البخاري " ، وفيه اعتراضات عليه ، والجواب عنْها ، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، به [4] إلى السلفي عن ثابت بن محمد بن بُنْدار عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني عنْه " [5] .

والذي يظهر أنَّ المدخل عبارة عن مقدمة للمستخرج ، وذلك للأدلة التالية :

---

(١) في تاريخ جُرجان : " سيره " ، والتصحيح من تذكرة الحُفَّاظ ، وسير أعلام النُّبلاء .

(٢) تاريخ جرجان (ص ١١٠) ، وتذكرة الحفاظ (ج٣، ص٩٤٩) ، وسير أعلام النُّبلاء (ج١١ ، ص٢٩٤) .

(٣) سير أعلام النُّبلاء (ج١١ ، ص٢٩٣) .

(٤) يعني بالسند المتُصل من المؤلف إلى السَّلَفي ، ولقد ذَكَرَهُ الرُّوداني في أوائل الكتاب .

(٥) صلة الخَلَف بموصول السلف ، للروداني (ص٤٠٧) .

١ - يَلُوح من عنوان الكتاب - كما أوْرَدَهُ الرّوداني في النّص الذي نَقلناهُ آنفاً أنَّه مقدمةٌ تمهيدية للباحث في صحيح الإمام البخاري .

وقد يعترض على هذا ، فَيُقال : لَوْكان " المدخلُ " مقدِّمةً " للمستخرج " ، لكان الرُّوداني قال : " المدخل إلى المستخرج " ، فَلَما لم يَفْعل ذلك دلَّ صنيعه على أنَّ المدخلَ ليس مقدمة للمُستخرج ويُقال في الجواب عن هذا الاعتراض : لقد أثْبَتَ الاستقراء لتصرفات الأئمة المُؤَلِّفين ، أنَّهم قد يُمَهِّدون لتآليفهم الموضوعة على كتب أخرى ، بمقدمة جامعة ، فيها ذكْرٌ لفَضْل الكتاب الذي تَصَدَّوا الشرحه ، مع الإشارة إلى شَرْط الكتاب ومنهج صاحبه فيه ، وغير ذلك ، فَلَمَّا تصدى الإسماعيليُّ إلى الاستخراج على صحيح البخاري ، كان طبيعياً أنْ يجري على سَنَن أهل العلم في ذلك ، فَيُمَهِّد لعَمَله بتقديم عام عن الجامع الصحيح وصاحبه ، فَعَملَ " المدخل إلى صحيح البخاري " ، وهو يُريد المَدْخل المُمَهِّد إلى المستخرج الموضوع على الجامع الصَّحيح . ثم إنَّ الإسماعيلي مَدَّ عنان القَوَل في المدخل ، حتى صار كَأنَّهُ كتابٌ مُفْرد ، لكنه في واقع الأمر مُقدمةٌ لكتاب واحد ، هو " المستخرج " ، وقد يُعترض أيْضاً على هذا الذي قرَّرناه بأن يُقال : لو كان " المدخل " ، مقدمة للمستخرج : فَلِمَ غَايَرَ الرُّوداني بَيْن الكتابيْن ، فَذَكَرَهُمَا في موضعين مُختلفين من فهرسته [1] ، فَهُما عنده إذن كتابان ؟ وإذا عَلِمْتَ ماقرَّرْناهُ آنفاً ، من أنَّ الإسماعيلي بَسَطَ القول في " المدخل " حتى صار كأنّه كتابٌ مستقل - سَهُلَ عليكَ دَفْعُ هذا الاعتراض .

---

(١) انظر : صلة الخلف بموصول السلف (ص ٤٠٧ ، ص ٢٨٣) .

٢ - بَدَيهيّ أن تكون مُقدِّمة كُلّ كتاب ، تُنَوِّهُ بالكتاب ، وتُرشد إلى شَرْط صاحبه ، وطريقته التي ارتضاها في التأليف ، كما أنَّها تَذْكر من فضائل الكتاب ومحاسنه ، ما قَدْ يُرَغِّبُ في الإقبال عليه ، والعناية به ، وكُلُّ هذا مذكورٌ في " مدخل " المُستخرج ، فلقد نَقَل الحافظ ابن حجر عن الإسماعيلي من الكتاب [1] نصاً فيه : " . . . أمَّا بعد : فإني نظرتُ في كتاب الجامع الذي ألَّفه أبو عبدالله البخاري ، فرأيته جامعاً كما سُمِّي لكثير من السُّنن الصحيحة ، ودالاً على جُمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكْمُلُ لمثلها ، إلاَّ من جمع إلى معرفة الحديث ونَقَلَته ، والعلم بالروايات وعللها ، علماً بالفقه واللغة ، وتَمكُّناً منها كلها ، وتبحراً فيها ، وكان يرحمه الله الرجلَ الذي قَصَر زمانَهُ على ذلك ، فَبَرَعَ وبلغ الغاية ، فَحَازَ السَّبق ، وجمع إلى ذلك حُسُن النية والقَصْد للخير ، فَنَفَعَهُ الله ونَفَع به ، قال [2] : وقد نَحَا نحوه في التَّصنيف جماعةٌ منهم : الحسَن بن علي الحلواني ، لكنه اقتصر على السنن ، ومنهم أبو داود السجستاني ، وكان في عصر أبي عبدالله البخاري ، فَسَلَكَ فيما سَمَّاهُ سُنَناً ، ذكْرَ ما رُوي في الشيء وإنْ كان في السَّند ضُعف ، إذا لم يجد في الباب غيره ، ومنهم : مسلم بن الحجاج - وكان يُقاربه في العصر - فَرَامَ مَرْمَهُ ، وكان يأخذ عنْه ، أوْ عن كُتبه ، إلاَّ أنه لم يُضايق نفسه مُضايقة أبي عبدالله ، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبدالله للرواية عنْهم ، وكُلٌّ قَصَد الخيرَ ، غير أنَّ أحداً منهم لم يَبْلُغ من التشدد مَبْلغ أبي عبدالله ، ولاَ تَسَبَّبَ إلى استنباط المعاني ، واستخراج لطائف فقه الحديث ،

---

(١) اقتصر الحافظ ابن حجر في الإشارة إلى الكتاب على قوله : " المدخل " .

(٢) القائل الإسماعيلي ، والناقل ابن حجر ، وكأنه حذف من كلام الإسماعيلي شيئاً .

وتراجم الأبواب الدّالة على ما لَهُ صلةٌ بالحديث المروي فيه ، تَسَبّبَهُ ، ولله الفضلُ يختص به من يشاء " [1] .

ولقد آثَرْنَا نَقْلَ كلام الإسماعيلي - بطُوله - لبيان أنَّ " المدخل " مقدمة للمستخرج ، بما اشتمل عليه من ثناء على الإمام البخاري ، وتنويه بفَضْل كتابه ، وإشادة بمَسْلكه فيه .

٣ - لَوْ كان " المدخلُ " كتاباً مستقلاً عن " المستخرج " ، لَذكَرَهُ الذين تَرْجَمُوا للإسماعيلي في جُملة كُتبه ، فَلَمَّا لم يَفْعَلُوا ، عُلمَ أنَّهم عَدُّوهُ مقدمةً للمستخرج ، وفَرْعاً تَابعاً لَهُ ، وقسْماً مُلْحَقَا به ، ولذلك ذَكَرُوا الأصلَ - وهو المستخرج - وأهملوا الفَرْع .

وبعضُ أهل العلم كابن حجر ، لمَّا احتاج إلى نَقْل جُزئية لاتكاد توجد إلاَّ في مقدمة المستخرج " ، سَمَّى مَوْرِدَ النقل ، وصَرَّح بأنَّه في " المدخل " ، وهو يُريد " المدخَل إلى المستخرج " .

٤ - بيَّن الإسماعيلي في " المدخل " شَرْطَهُ في " المستخرج " في تخريج الحديث ، وهذا دليلٌ قويٌّ على أنَّ " المدخل " مقدمة "للمستخرج" ، قال السَّخاوي : " مَيَّزَ أبو بكر الإسماعيلي بَيْن مايُخرجه في مستخرجه من طريق مَنْ يَعْرِضُ في القلب منّه شيءٌ ، وبين الصَّحيح على شرطة يذكر الخبر من فَوْق ، ثمَّ بعد فَرَاغه منْه يقول : أخبرنيه فلانٌ عن فُلان

---

(١) هدي السَّاري (ص١١) ، ونقل الحافظُ ابن حجر أيضاً من " المدخل " في فتح الباري (ج٥/ ص٢٥٦) حكاية استشكال ، والجواب عنْه .

كما نَبّه عليه في المدخل " [1] .

والاحتياطُ يقتضي - بعد سياق هذه الأدلة - عدم القَطْع بأنَّ " المدخل " مقدمة للمستخرج ، كما أنَّه يقتضي عدم المبادرة إلى دَفْعِ احتمال أن يكون مقدمة لَهُ . والله أعلمُ وأحكمُ [2] .

٣ - المستخرج : وسيأتي الكلام عليه مُبيَّناً إنْ شَاء الله تعالى .

٤ - المسند الكبير : ذَكَرَهُ لَهُ التاج السُّبكي (ت٧٧١هـ) ، وأفَادَ أنَّه في مائة مجلد [3] .

٥ - مسند عمر : ذَكَرَهُ لَهُ الذهبي [4] ، والظاهر أنَّه أحد مسانيد " المسند الكبير " ، هَذَّبَهُ الإسماعيليُّ في مجلدين ، قال الذَّهبي : " طالعتُه ، وعلَّقْتُ منْه ، وابتهرتُ بحفظ هذا الإمام ، وجزمتُ بأنَّ المتأخرين على إياس من أنْ يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة " [5] .

ولقد نَقل منه الحافظُ ابنُ حجر في موضعين من كتبه [6] .

٦ - مسند علي : ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حجر في أثناء شَرْح حديث : " مَنْ عادي لي وَلياً ، فقد آذنته بالحرب . . . " [7] ، والراجحُ أنَّه من مسانيد "المسند

---

(١) فتح المغيث (ج١٢ ، ص٥٧) .

(٢) هذا الذي انتهيتُ إليه ، هو الذي قرره أيضاً الدكتور زياد محمد منصور في مقدمة تحقيقه للمعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج١ ، ص١٨٠) .

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى (ج٢ ، ص ٨٠) .

(٤) انظر : سير أعلام النبُلاء (ج١٦ ، ص ٢٩٣) .

(٥) تذكرة الحفاظ (ج٣ ، ص ٩٤٨) .

(٦) في فتح الباري (ج١٢ ، ص ٩٤٨)، ولسان الميزان (ج٤ ، ص ٦٤) .

(٧) انظر : فتح الباري (ج١١ ، ص ٣٤١) .

الكبير " .

٧ - مسند يحيى بن سعيد الأنصاري : ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حجر في قوله : " وروى الإسماعيليُّ في مسند يحيى بن سعيد الأنصاري " تأليفه من طريق يحيى المذكور ، عن حُميد بن نافع عن زينب بنت أمِّ سَلَمة ، عن أمِّ سَلَمة قالت : " جاءت امرأةٌ من قُريشٍ ، قال يحيى : لا أدري ابنة النَّحام ، أو أمها بنت سعد . . . " [١] .

٨ - الفرائد : ذَكَرَهُ للإسماعيلي ابنُ تغري بردي [٢] (ت ٨٧٤هـ) .

٩ - العوالي : ذَكَرَهُ للإسماعيلي ابنُ تغري بردي أيْضاً [٣] .

١٠ - كتاب أحاديث الأعمش : ذَكَرَهُ للإسماعيلي ، السيوطيُّ والكتَّاني [٤] .

١١ - سؤالات السَّهمي للإسماعيلي : وقد طبُع بتحقيق عبدالله بن عبدالقادر .

١٢ - معجم الصَّحابة : ذَكَرَهُ للإسماعيلي ابنُ حجر في الإصابة [٥] .

---

(١) هدي الساري (ص٣٢٥) .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة (ج٤ ، ص١٤٠) .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : تدريب الرَّاوي (ج٢/ ص ١٥٥) ، والرسالة المستطرفة (ص ١١٠) .

(٥) انظر : موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص ٤٤٣) .

١٣- سؤالات البرقاني للإسماعيلي : نَقَل منْها الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد [١] .

١٤- حديث: وهو عبارة عن مجموعة أحاديث ، مدونة مع أحاديث أخرى لمحدِّثين آخرين ، منْه نُسخةٌ خطية بالمكتبة الظاهرية [٢] .

١٥- كتابٌ جَمَع فيه حديث الزُّهري : ذَكَرَهُ الكتانيُّ وقال : "جَوَّدَهُ" [٣] .

١٦- كتابٌ جَمَعَ فيه حديث مالك : ذكره الكتانيُّ وقال : " وَجَوَّدَهُ أيضاً " [٤] .

١٧- كتابٌ جمع فيه حديث عبدالله بن دينار : ذَكَرَهُ الكتاني في الرسالة المستطرفة [٥] .

١٨- كتابٌ جمع فيه حديث موسى بن عُقبة : ذَكَرَهُ الكتّاني في الرسالة المستطرفة [٦] .

---

(١) انظر : موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص ٣٧١) .

(٢) تاريخ التراث العربي (ج ١ ، ص ٣٢٩) .

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ١١١) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق . ولقد كان من منهجي في سَرْد كُتب الإسماعيلي ، أنَّني إذا علمتُ أنَّ الكتاب مطبوع أو مخطوط ، ذكرتُ ذلك ، وإذا سكَتُّ ، اكتفيت بالإشارة إلى مَنْ ذَكَرَهُ للإسماعيلي .

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمستخرج أبي بكر الإسماعيلي :

عَرَفَ الإسماعيليُّ لصحيح الإمام البخاري قَدْرَهُ ، فأقبل عليه متأمِّلاً عجيب الصَّنعة فيه ، حتىّ إذا تَمَّ لَهُ ذلك ، بادر إلى وَضْع مستخرجٍ عليه ، يسير بسيرة صاحب الصَّحيح ، ويَنْسُجُ على منواله .

وهذا المبحث مَعْقُودٌ للكلام على عنوان المستخرج ، وبيان طريقة الإسماعيلي فيه ، وذكْر التَّعَقُّبات عليه .

المطلب الأول : عنوان المستخرج :

اختلفت عباراتُ أهل العلم في الإشارة إلى مُستخرج الإسماعيلي ، فمنهم من أشار إليه على جهة الإجمال ، فقال أثناءَ ذكْر مؤلفات الإسماعيلي : " . . . صنف على كتاب مسلم والبخاري " [(١)] ، ومنهم مَنْ ذَكَرَ الكتابَ على جهة الاختصار فقال : " المستخرج " [(٢)] ، أوْ قال : " صحيح الإسماعيلي " [(٣)] ، أوْ قال : " الصحيح " [(٤)] .

ومن أهل العلم مَنْ ذَكَر الكتاب على جهة البَسْط فقال : " المستخرج

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج٢ ، ص ٧٩٤) والمنتظم في تاريخ الرسل والملوك (ج٧ / ص ١٠٨) .

(٢) تدريب الراوي (ج ١١ ، ص ١١١) .

(٣) عمدة القارىء شرح صحيح البخاري (ج ٣/ ص ١٩٤) و (ج ٩ / ص ٢١٤) وصلة الخلف بموصول السَّلف ص ٢٨٣ .

(٤) تذكرة الحفاظ (ج ٣ / ص ٩٤٨) ، وطبقات علماء الحديث (ج ٣ / ص ١٤١) ، والنجوم الزاهرة (ج ٤ / ص ١٤٠) .

على البخاري "[1] ، أو " المستخرج على الصحيح "[2] ، أو " المستخرج على صحيح البخاري "[3] .

وبإلقاء نظرة متأنية فيما سبق ، تتَّضح الأمور الآتية :

١ - مُرادُ مَنْ أجْمَلَ ذكْر مُستخرج الإسماعيلي من أهل العلم ، الإشارةُ إلى جُملةٍ من كُتب الإسماعيلي ، ومستخرجُه على البخاري منها .

٢ - إطلاقُ مَنْ أطلق من أهل العلم ، على مستخرج الإسماعيلي : " صحيح الإسماعيلي " ، أو " الصحيح " - إطلاقٌ صحيحٌ ، وذلك للاعتباراَت التاليَة :

أ - أنَّ في المستخرج صحيحاً كثيراً ، كما أنَّ فيه مالا يرتقي إلى الصِّحة .

ب - لقد صرَّح الرُّوداني بأنَّ " صحيح الإسماعيلي " هو المستخرج ، عندما قال : " كتابُ صحيح أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، وهو مستخرجٌ على صحيح البخاري "[4] .

---

(١) النُّكت لابن حجر (ج ١ / ص ٣١٠) ، والبحر الذي زخر (لوحة ٧٥) .

(٢) سير أعلام النبلاء (ج ١٦ / ص ٢٩٣) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج ٢ / ص ٨٠) .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (ج ١ / ص ١٨) والشذا الفيَّاح ص ٤١ .

(٤) صلة الخلف بمَوْصُول السَّلف ص ٢٨٣ . وهذا دليلٌ ساطعٌ وبُرهانٌ واضحٌ على أنَّ الإسماعيلي لَم يُؤلف " صحيحا " ، وإنَّما وَضَعَ على صحيح البخاري مُستخرجاً .

ت - لَمْ يُعرف عن الإسماعيلي أنّه أَلّفَ لنفسه صحيحاً ، ولقد صَرّح بذلك علانيةً الحسنُ بن علي الحافظ فيما نَقَلَهُ عنْه السَّهميُّ قال : " كان الواجب للشيخ أبي بكر - يعني الإسماعيلي - أن يُصنِّف لنفسه سُنَنَاً ، ويختار ويجتهد ، فإنَّه كان يَقْدرُ عليه ، لكثرة ما كَتَب ، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان ينبغي لَهُ أنْ يتقيَّدَ بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري ، فإنَّه كان أجلَّ من أنْ يتَّبع غيره " [1] .

فَلَمَّا وضَح أنَّ الإسماعيلي ، لم يؤلفْ صحيحاً ، عُلِمَ أنَّ مراد مَنْ قال : " صحيح الإسماعيلي " ، الدَّلالةَ على مَستخرجه .

٣ - مَرادُ مَنْ ذكَر مُستخرجَ الإسماعيلي على جهة البَسْط ، استيعابُ ذكْرِ العُنوان ما أمكن ، وبَتَأمُّل الصِّيغ الواردة في هذا القسم ، يتَّضح أنَّ الصيغة التي استعملها مَنْ قال : " المستخرج على صحيح البخاري " أتمُّ وأكمل ، ولذلك رجَّحتُها على غيرها ، وجعلتُها لهذه الدراسة عُنواناً ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أنَّها صحيحةٌ في نَفْسِها ، لأنَّ مَفَادَها أنَّ الإسماعيلي وَضَع على صحيح البخاري مستخرجا .

---

(١) تاريخ جرجان ص ١١٠ . والمراد بـ " السُّنن " في كلمة الحسن بن علي الحافظ ، الدلالة على أنَّ الإسماعيلي لم يؤلف كتابا جامعاً للحديث ، على غرار ما فَعَلَه غيرُه من الأئمة أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان الإسماعيلي لم يؤلف " سننا " ، فإنَّه لم يؤلف " صحيحا " بطريق الأولى ، وقال الذَّهبي تعليقا على مقالة الحسن بن علي الحافظ : قُلتُ : من جَلالة الإسماعيلي أنْ عَرَف قَدْر " صحيح البخاري " ، وتقيَّد به . سير أعلام النبلاء (ج ١٦ / ص ٢٩٤) .

٢ - أنّها مُنسجمة تَمَاماً مع مَضْمون المستخرج .

٣ - أنَّها الصيغة القريبة مما ذَكَرَهُ الرُّوداني ، الذي يُظَنُّ أنَّه آخرُ مَنْ وقف على المستخرج ، واللَّه أعلم وأحكم .

المطلب الثاني : ترتيب الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه :

لَمَّا كان أصلُ مستخرج الإسماعيلي مفقوداً [(١)] ، أقبلتُ على النَّظر في شُروح صحيح البخاري ، عسى أنْ أظْفَر بشيء من مادة المستخرج ، ولقد ألْفيتُها - بحمد اللَّه تعالى - مُتناثرةً في كُتب أربعةِ أعلامٍ من مشاهير شُرَّاح صحيح البُخاري وهم :

١ - شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني [(٢)] (ت ٧٨٦ هـ) في شرحه الممتع لصحيح البخاري ، الذي سَمَّاهُ : " الكواكب الدراري في شَرْح صحيح البخاري " .

٢ - الحافظ ابن حجر في شَرْحه الحافل الموسوم بـ : " فتح الباري شَرْح صحيح البخاري " .

٣ - بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) في شرحه النافع المسمَّى : " عمدة القاري ، شرح صحيح البخاري " .

---

(١) حَمَلَني شوقي إلى مستخرج الإسماعيلي على أنْ أبحث عنْه في فَهارس المكتبات العامة المشهورة بجمع المخطوطات ، والعناية بها ، فلم أقف على ذِكْرٍ للكتاب ، وأكاد أجزمُ أنَّه قَدْ فُقد واللَّه أعلم وأحكم .

(٢) الكرماني : نسبة إلى كرمان بالفتح ، ثم السُّكون ، وربَّما كُسرت الكاف ، والفتح أشهر : مدينة بين غزنة وبلاد الهند ، انظر : معجم البلدان (ج ٤ / ص ٤٥٤) .

٤ - شهاب الدين أحمد بن محمد القَسْطلاني (ت ٩٢٣ هـ) في شرحه الموسوم بـ : " إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري " .

ولقد طَفِقْتُ ألْتقطُ من هذه الكُتب الأربعة ، كُلَّ نص فيه ذكرٌ للإسماعيلي ، واستوعبتُ في ذلك ، حتىَّ جرَّدْتُ ألْفَيْ وخمسمائة وثمانية وستين نَصا [1] ، وكان من منهجي في هذا الجمع أنْ ألْتقط كُلَّ ما قَدَرْتُ عليه ، ممَّا نَسَبَهُ أصحابُ الشُّروح المتقدمة إلى الإسماعيلي ، وهو على ثلاث مراتب ، بعضُها أصْرَحُ من بعضٍ ، وهي :

١ - ما جاء مَنْسوباً إلى الإسماعيلي صراحةً ، كَأنْ يقول ابن حجر : " قال الإسماعيلي " ، أوْ " زعم الإسماعيلي " ، أوْ " أجاب الإسماعيلي " ، ثمَّ يذكر نَصَّ كلامه .

٢ - ما جاء منسوباً إلى الإسماعيلي على سبيل الحكاية ، كأن يقول الناقل عنْه : " حَذَفَهُ الإسماعيلي " ، أوْ " أخرجه الإسماعيلي " ، أوْ " وَصَلَهُ الإسماعيلي " ، أوْ " فَصَلَهُ الإسماعيلي " ، أوْ " وَبه تَرجَمَ الإسماعيلي " ، أوْ " وعليها اقتصر الإسماعيلي " ، وأمْثال هذه الصِّيغ الدالة على حكاية الفعل .

٣ - ما جاء دَالاً على وُجوده في مستخرج الإسماعيلي ، كَأنْ يقول النَّاقلُ : " ووقع عند الإسماعيلي " ، أوْ " في رواية الإسماعيلي . . . " ، أوْ " وفي صحيح الإسماعيلي . . . " .

---

(١) لا أدَّعي الإحاطة بكل نصٍّ ثابت عن الإسماعيلي في هذه الكتب الأربعة التي سَّميتُها ، فقد يُدركني ما يُدرك بني البشر مَن سَهْو ، وغفلة وذُهول ، والكَمَال لله وحده ، ولقد أفاد الذهبيُّ في سير أعلام النُّبلاء (ج ١٦ / ص ٢٩٣) أنَّ مستخرج الإسماعيلي ، يقع في أربعة مجلدات .

ولا يخلو طريق جمع مادة المستخرج من عثرات وزلّات ، وأعظمُها :

١ - الخلطُ بين كلام الإسماعيلي ، وبين كلام النَّاقل عنه ، وأشدُّ ما يكون ذلك عند تمام النَّقل ، فلا يُدرى آخره ، فَتَزِلُّ الأقدامُ ، وَيَشُقُّ التمييز في ذلك المقام .

٢ - قد يزيغ البصرُ ، ويشرد الذِّهنُ ، ويغفل الفكرُ ، ويكلُّ الخاطرُ ، وتفتُر القُوى ، فَيَدَعُ المُتَتَبِّعُ نصّاً ، أوْ نُصوصاً صحيحة النسبة إلى الإسماعيلي ، لكن ممَّا يُهَوِّنُ هذا الأمر ، عدم دعوى الإحاطة والاستيعاب من قِبَل المُتَتَبِّع .

وبعدما تَمَّ لي ما قصدتُ من الجمع ، أقبلتُ على دراسة هذه النُّصوص المستخرجة من الكتب الأربعة التي سَبَقَ ذكرها آنفاً ، فتبيَّنتْ لي معالم المنهج الذي سَلَكَهُ الإسماعيلي في مستخرجه .

رتَّب الإسماعيليُّ كتابه ، وفْقَ ترتيب البخاري لصحيحه على الكتب والأبواب ، لكنه لم يُتابع البخاريَ حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة ، بل إنَّه خَالَفَهُ في جُملةِ أمورٍ منها :

١ - حذفُ ترجمة الباب : ويكون حذفُ التَّرجمة بإسقاطها جملةً ، أوْ بإسقاط شيء منْها ، فمن الأوَّل : قولُ الحافظ ابن حجر عند شرح : " باب وفاة النبي ﷺ " [١] - : " كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر ، وسقطت من رواية النَّسفي ، ولم يذكرها الإسماعيلي " [٢] .

---

(١) انظر باب رقم ١٩ من كتاب المناقب .

(٢) فتح الباري (ج ٦ / ص ٥٥٩) وأيْضا (ج ٦ / ص ٥٥١) .

ومن الثاني : قولُ الحافظ ابن حجر عند شَرْح : " باب فَضْل قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [1] - : " كذا لأبي ذر ، وساق الأصلي وكريمة الآيتَيْن ، ومعنى قوله : " فضل قول اللَّه " أيْ فضل مَنْ وَرَد فيه قول اللَّه ، وقد حَذَفَ الإسماعيليُّ لَفْظ " فضل " من التَّرجمة . . . " [2] .

٢ - المخالفة في إيراد الحديث تحت باب معيَّن : ومن الأمثلة في ذلك أنَّ البخاريَّ أوْرَدَ حديث ظُهير - بالتَّصغير - بن رافع في المُحاقلة في باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يُواسي بعضُهم بعضاً في الزِّراعة والثمر " [3] . فَخَالَفَه في ذلك الإسماعيليُّ، حيث أوْرَدَ الحديث في آخر الباب الذي قبله [4] .

٣ - المخالفة في سياق الحديث : ذلك أنَّ البخاريَّ قد يختصرُ شيئا من المتن ، فلا يَذْكُرُهُ بتمامه ، لكونه معلوماً عند أهل الحديث ، فيستخرجُ الإسماعيليُّ ذلك المتن بعَيْنه تامّاً غير مَنْقُوص ، ومن أمثلته : أنَّ البخاري أخرج حديث محمد بن المنتشر قال : . . . ذكرتُه لعائشة فقالت : " يرحمُ اللَّه أبا عبدالرحمن ، كنتُ أُطيِّبُ رَسولَ اللَّه ﷺ ، فَيَطُوفُ على نسائه ، ثم يُصبحُ مُحرماً ، يَنْضَحُ طيبا " [5] ، قال الحافظ ابنُ حجر : " قولُه : " ذكرتُه " أيْ : قولَ ابن عمر المذكور بعد بابٍ ، وهو قولُه : " ما أُحبُّ أنْ أُصبح مُحرماً

---

(١) انظر باب رقم ١٩ من كتاب الجهاد .

(٢) فتح الباري (ج ٦ / ص ٣١) وأيْضا (ج ١٢ / ص ٥٢) .

(٣) انظر باب رقم ١٨ من كتاب الحرث والمزارعة .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٣ و ٢٤) .

(٥) أخرجه البخاري في الغُسل ، باب إذا جامع ، ثمَّ عاد . . . برقم ٢٦٧ .

أنضحُ طيبا " ، وقد بيّنَهُ مسلمٌ في روايته عن محمد بن المنتشر ، قال : " سألتُ عبدالله بن عمر عن الرجل يَتَطَيَّبُ ، ثم يُصبح محرماً " . فذكره وزاد : " قال ابن عمر : " لأنْ أطْلَى بقطران أحبُّ إليَّ من أنْ أفعلَ ذلك " ، وكذا ساقَهُ الإسماعيليُّ بتمامه عن الحسن بن سُفيان عن محمد بن بَشَّار . . . " [1] .

وقد يكون المحذوف من المتن طويلاً ، فتأتي روايةُ المستخرج بتمامه وبيانه ، ومن ذلك : أنَّ البخاريَّ ساقَ حديث ابن أبي لَيْلى وفيه ، قال : " خرجنا مع حُذيفة ، وذَكَرَ النبيَّ ﷺ قال : " لا تشَربوا في آنية الذَّهب والفضَّة . . . " [2] قال العيني : " ولهذا ذُكر مُختصراً ، وفيه حذفٌ كثير ، بيَّنَهُ الإسماعيلي فقال : " خرجنا مع حذيفة إلى بعض السَّواد فاستسقى ، فأتاهُ دهقانٌ بإناء من فضَّة ، فَرَمَى به في وجهه ، قال : فقلنا : اسكتوا ، فإنّا إنْ سألناهُ لَمْ يُحدثنا ، قال : فَسكَتْنَا ، فَلَماَّ كان بعد ذلك ، قال : أتَدْرُون لمَ رميتُ بهذا في وجهه ؟ ، قلنا : لا ، قال : ذلك أنِّي كنتُ نَهَيْتُه ، قَالَ : فَذَكَرَ النبيَّ ﷺ أنّه قال : " لا تشربوا في آنية الذَّهب والفضة . . . الحديث " [3] .

٤ - المخالفة في ترتيب التَّراجم : وذلك بتقديم ترجمة على ترجمة ، ومن ذلك : أنَّه وَقَعَ في جميع نُسخ صحيح البُخاري من طريق الفربري تقديم قول البُخاري : " باب جوائز الوَفْد " على : " باب هل يُستشفع إلى

---

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٧٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الأشربة ، باب آنية الفضة برقم ٥٦٣٣ .

(٣) عمدة القاري (ج ٢١ / ص ٢٠٢) وانظر أيْضا : فتح الباري (ج ١٠ / ص ٩٦) وإرشاد السَّاري (ج ٨ / ص ٣٣٥) .

أهل الذمة ؟ ومُعاملتهم " . قال الحافظ ابن حجر : " إلاّ أنّ في رواية أبي علي بن شبويه عن الفربري ، تأخير ترجمة : " جوائز الوَفْد " عن التَّرجمة : " هل يُستشفع . . . " ، وكذا هو عند الإسماعيلي . . . " [1] .

٥ - المخالفة في إيراد كلام البخاري على بعض الحديث ، في موضع آخر : ومنْه : أنَّ البخاريَّ - في رواية أبي ذر - ساق حديث ابن عمر : "فيما سَقَت السَّماءُ والعُيون ، أوْ كان عَثَريًا العُشُر . . . " [2] ، ثم قال : " قال أبو عبدالله : هذا تفسيرُ الأول ، لأنَّه لم يُوَقَّتْ في الأوَّل ، يعني حديث ابن عمر : " فيما سقت السَّماءُ العُشُر " ، وبَيَّنَ في هذا وَوَقَّتَ ، والزيادةُ مقبولةٌ ، والمُفَسَّر يَقْضي على المُبْهَم ، إذا رَوَاه أهلُ الثَّبت . . . " ، قال العيني : " هكذا وقع في رواية أبي ذر ، هذا الكلامُ عَقبَ حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذي بعده ، وهو الذي وَقَع عند الإسماعيلي أيْضاً " [3] .

٦ - المخالفة في إبدال لفظ من الحديث بآخر : ومن أمثلته أنَّ البخاري أخرج حديث أنس : " لا يؤمن أحدكم حتَّى أكون أحب إليه من والده ، وولده ، والنَّاس أجمعين " [4] ، فَخَالَفَ الإسماعيليُّ في بعض ألفاظه إذْ سَاقَه من طريق عبدالوارث بن سعيد عن عبدالعزيز ، وقال : " لا يُؤْمنُ الرجلُ " [5] .

---

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ١٧٠) .

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة ، باب العُشُر فيما يُسقى من ماء السماء . . . برقم ١٤٨٣ .

(٣) عمدة القاري (ج ٩ / ص ٧٥) وانظر أيْضا : فتح الباري (ج ٣ / ص ٣٤٩) .

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب حُبُّ الرسول ﷺ من الإيمان ، برقم ١٥ .

(٥) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٥٩) .

وقد يكون الإبدال في لفظ الحديث من جهة الإعراب ، ومن الأمثلة فيه : أنَّ البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة ، وفيه : " انتدبَ اللَّه لمن خَرَجَ في سبيله ، لا يُخْرجه إلاَّ إيمانٌ بي ، وتصديقٌ برُسُلي . . . " [1] ، فاستخرجه الإسماعيليُّ وقال : " لا يخرجه إلاَّ إيماناً بي . . . " ، قال الحافظُ ابن حجر : " قال النَّووي : هو مفعولٌ لَهُ ، وتقديرُهُ لا يُخْرجه المخرجَ إلاَّ الإيمان ، والتَّصديق " [2] .

٧ - المخالفة بإسقاط شيء من الحديث : وقد يكون الإسقاط بحذف حرف أو كلمة ، فمن الأول : أنَّ البخاريَّ أخرجَ حديث النُّعمان بن بشير وفيه : " فمن اتقى المُشَبَّهات ، استبرأ لدينه وعرضه . . . " [3] قال الحافظُ ابن حجر : قَولُه : فمن اتقى المشبَّهات " أيْ حَذرَ منْها ، والاختلاف في لفظها بين الرُّواة نظيرُ التي قبلها [4] ، لكن عند مُسلمٍ والإسماعيلي : "الشُّبُهات " بالضم : جمع شُبهة " [5] .

ومن الثاني : أنَّ البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة قال : " حفظتُ من رَسُول الله ﷺ وعَاءَيْن : فأما أحدُهما فَبَثَثْتُهُ ، وأمَّا الآخر فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطع هذا

---

(١) الحديث بطُوله في كتاب الإيمان ، باب الجهاد من الإيمان ، برقم ٣٦ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٩٣) وانظر أيْضا عمدة القاري (ج ١ / ص ٢٣٠) .

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، برقم ٥٢ .

(٤) يعني الحافظُ : قولَ رسول ﷺ : " وبيَنهُما مُشبهات لا يعلمها كثير من النَّاس " .

(٥) فتح الباري (ج ١ / ص ١٢٧) .

البُلْعوم " [1] ، قال الحافظ ابن حجر : " . . . وفي رواية الإسماعيلي : "لَقُطِعَ هذا " يعني : رأسه " [2] .

٨ - المُخالفة بإفراد الحديث ، وذكره مستقلا : وذلك بسياق إسناد لَهُ ، يُفْرده عمَّا قبله ، ومن أمثلته : أنَّ البخاريَّ أوْرَدَ حديث ابن عمر من طريق عروة بن الزبير ، وفيه قال : " قال رَسُول اللَّه ﷺ : " لا تَحَرَّوْا بصلاتكم طُلوعَ الشمس ، ولا غروبها " [3] ثمَّ قال : " وقال : حدَّثني ابنُ عُمر قال : قال رسولُ اللَّه ﷺ : " إذا طَلَع حاجبُ الشمس ، فأخِّروا الصَّلاة حتى ترتفع . . . " ، قال الحافظُ ابن حجر : " قولهُ : " وقال : حدَّثني ابنُ عمر " هُوَ مَقُولُ عُروة أيْضا ، وهو حديثٌ آخر ، وقد أفْرَدَهُ الإسماعيليُّ ، وَذَكَر أنَّه وَقَع له الحديثان مَعاً من رواية علي بن مسهر ، وعيسى بن يونس ، ومحمد بن بشر ، ووكيع ومالك بن مسعر ومحاضر كلُّهم عن هشام ، وأنَّه وَقَعَ له الحديث الثاني فقط من رواية عبداللَّه بن نُمير عن هشام " [4] .

٩ - المخالفة في صيغ الأداء الواقعة في السَّند : ومن أمثلته أنَّ البخاريَّ قال : " حدثنا آدمُ حدثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك " ، ثمَّ

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ، باب حِفظ العلم ، برقم ١٢٠ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٢١٦) .

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصَّلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، برقم ٥٨٢ .

(٤) فتح الباري (ج ٢ / ص ٦٠) وانظر أيْضا : عمدة القاري (ج ٥ / ص ٧٩) .

ساق الحديث [1] ، فلمّا استخرجه الإسماعيليّ من هذا الوجه ، قال : " عن حُميد سمعتُ أنساً " [2] .

ومن معالم منهج الإسماعيلي في سياق الأحاديث ، أنْ يُخَرِّج الحديث بإسناده لنفسه ، ويتنكَّب طريق البخاري ما وَسعَهُ ذلك ، وقَدْ يَضيق عليه المَخْرجُ أحيانا ، فَيسُوق الحديث من طريق البخَاري ، فَرُبَّما التقى مَعَهُ في شيخه ، أوْ شيخ شيْخه وهكذا .

ومن أمثلة هذا الباب : أنَّ البخاري أخرج حديث اغتسال النبي ﷺ بالصَّاع من طريق أبي نُعيم [3] ، قال الحافظ ابن حجر : " وقد رَوَاهُ الإسماعيليُّ من طريق أبي نُعيم شيخ البخاري قال . . . " [4] .

ويرى الحافظُ ابنُ حجر ، أنَّ السبب في بعض ذلك راجعٌ إلى أنَّ الحديث قد يكون غير موجود عند غير البخاري ، فيأتي الإسماعيليُّ ، فَيُخَرِّجُهُ من طريقه ، فعند حديث عائشة في ذكْر الملائكة وَرَدَ السَّندُ هكذا : " حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم . . . " [5] ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قال الجيَّاني : محمد هذا هو الذُّهلي ، ،كذا قَالَ ، وقَدْ قال أبو ذر بعد أنْ ساقهُ :

---

(١) حديث رقم ٢٢٨١ من الإجارة ، باب مَنْ كَلَّم موالي العبد أنْ يُخففوا عنْه من خراجه .

(٢) فتح الباري (ج ٤ / ص ٤٥٩) ، وانظر أيْضا : عمدة القاري (ج ١٢ / ص ١٠٣) .

(٣) انظر : حديث رقم ٢٠١ من كتاب الوضوء .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٠٥) وعمدة القاري (ج ٣ / ص ٩٤) وإرشاد الساري (ج ٣ / ص ١٤٠) .

(٥) انظر : حديث رقم ٢٢١٠ من كتاب بَدْء الخَلْق .

مُحمد هذا هو البُخاري " ، وهذا هو الأرجح عندي ، فإنّ الإسماعيليّ وأبا نُعيم لم يَجدَا الحديث من غير رواية البُخاري فَأخْرَجَاهُ عنْه ، ولَوْ كان عند غير البخاري لَمَا ضاق عليهما مَخْرَجُهُ " [1] .

ومن معالم منهج الإسماعيلي في المستخرج ، اعتراضهُ على بعض صنيع البخاري في كتابه ، وتعليقه على ما يقع عنده مستخرجاً من حديثٍ سَنَداً ومَتْناً ، وإليك بيانُ ذلك :

أولاً : اعتراض الإسماعيلي على صنيع البخاري :

ويُمكن شَرْحُ ضده الاعتراضات على هذا النّحو :

١ - الاعتراض على البخاري في حَمْله لفظاً من التّرجمة على معنى غير مُراد ، ومن أمثلته : أنَّ البخاريَّ تَرْجَمَ بقَوله : " بابُ مَنْ بَدَأ بالحلاب ، أو الطِّيب عند الغُسل " [2] ، ثمَّ سَاقَ فيه حديث عائشة : " كان النبيُّ ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دَعَا بشيء نحو الحلاب ، فأخذ بكفه ، فَبَدَأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر . . . " [3] فاعترضه الإسماعيلي بقوله : " رحم اللَّه أبا عبداللَّه - يعني البخاري - مَنْ ذا الذي يَسْلَمُ من الغلط ؟ سَبَقَ إلى قلْبه أنَّ الحلاب طيبٌ ، وأيُّ معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل ؟ ! ، وإنَّما الحَلاَبُ إناءٌ وهو ما يُحْلَب فيه ، يُسَمَّى حلاباً ومَحْلَباً . . . وفي تأمُّل طرق هذا الحديث بيان ذلك ، حيثُ جاء فيه : " كان يغتسل من حِلاب " [4] .

---

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ٣٠٩) .

(٢) ترجمة رقم ٦ من كتاب الغُسل .

(٣) حديث رقم ٢٥٨ .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٦٩) ، ومَالَ الحافظ ابنُ حجر إلى ترجيح =

٢ - الاعتراض على البُخاري بِنَفْي المُطَابقة بين الحديث والتّرجمة :

وهذا النَّوع من الاعتراض كثيرٌ في مستخرج الإسماعيلي ، ولقد اعتنى الحافظُ ابن حُجر وغيرُه من الشُّراح بحكايته ، ومن أمثلته : أنَّ البخاري تَرْجَمَ بقوله : " باب قول اللَّه تعالى : ﴿ **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ** ... ﴾ [(١)] ، ثمَّ أخرج فيه حديث أنس قال : " آلى رَسولُ اللَّه ﷺ من نسائه شهراً . . . " [(٢)] ، فَخَفِيَتْ مُناسبة الحديث للتَّرجمة على الإسماعيلي فقال : " لم يتَّضح لي دُخول هذا الحديث في هذا الباب ، ولا تفسير الآية التي ذَكَرَهَا " [(٣)] .

٣ - الاعتراض على البخاري في شَرْح ما يقع في الترجمة من لفظ غريب : من ذلك أنَّ البخاريَّ تَرْجَمَ بقوله : " باب الكَبَاث وَهُوَ وَرَقُ الأراك " [(٤)] ، فَتَعَقَّبَهُ الإسماعيليُّ فقال : " إنَّما هو ثمر الأراك وهو البرير - يعني بالموحدة وزن الحرير - فإذا أسْوَدَّ ، فهو الكَباث " [(٥)] .

٤ - الاعتراض على البُخاري فيما يستدل به آثار عن الصَّحابة في قول يختاره : ومن الأمثلة في ذلك : أنَّ البخاريَّ قال : " باب ما يُذْكَرُ في الفخذ . . . ثمَّ ساق عن زيد بن ثابت قولَه : " أنزل اللَّه على رسوله ﷺ ، وفخذه

= اعتراض الإسماعيلي ، وإنْ كان تَعَقَّبَهُ في بعضه ، وانظر تفصيل ذلك في الفتح (ج ١ / ٣٧٠ - ٣٧١) .

(١) الباب التاسع عشر من كتاب النكاح .

(٢) حديث رقم ٥٢٠١ .

(٣) فتح الباري (ج ٩ / ص ٣٠٠) ، وعمدة القاري (ج ١٨ / ص ٢٦٣) ، وحكى الحافظُ في الفتح هذا الاعتراض من غير أنْ يَتَعَقَّبَهُ ، فَكَأَنَّهُ أَقَرَّهُ .

(٤) ترجمة رقم ٥٠ من كتاب الأطعمة .

(٥) فتح الباري (ج ٩ / ص ٥٧٦) .

على فخذي ، فَثَقُلَتْ عليّ حتى خفتُ أنْ تَرُضّ فخذي " [1] .

قال الحافظ ابن حجر : " وقد اعترض الإسماعيليُّ استدلالَ المصنِّف بهذا على أنَّ الفخذَ ليست بعَوْرة ، لأنَّه ليس فيه التَّصريح بعدم الحائل ، قال : " ولا يظن ظَانٌّ أنَّ الأصلَ عدم الحائل ، لأنَّا نَقُول العُضو الذي يقع عليه الاعتماد ، يُخْبر عنْه بأنَّه معروف الموضع ، بخلاف الثوب " [2] .

٥ - الاعتراض على البخاري فيما يفسر به الآية التي يذكرها في التَّرجمة : من ذلك : أنَّ البخاريَّ تَرْجَمَ بقوله : " باب إذا استأجر أجيراً ، فَبَيَّن له الأجل ، ولم يُبيِّن العملَ لقوله : " إني أريدُ أنْ أُنْكحك إحدى ابنتَيَّ هاتَيْن - إلى قوله - واللَّه على ما نَقُول وكيل " ، يَأْجُر فُلانا : يُعطيه أجْرا . . . " [3] ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قولُه يَأجُر - بضم الجيم - فلاناً أيْ يُعطيه أجراً ، هذا ذَكَرَهُ المصنِّفُ تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ﴾ . . . وتَعَقَّبَه الإسماعيلي بأنَّ معنى الآية في قوله : ﴿ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ﴾ أيْ تكون لي أجيراً ، والتَّقدير على أنْ تأجرني نفسك " [4] .

٦ - الاعتراض على البخاري فيما يذهب إليه من ترجيح بعض الإسناد على بعض : من ذلك أنَّ البخاري سَاقَ حديث أنس : " إنَّ أقواماً بالمدينة خَلْفَنَا ما سَلَكْنَا شِعْباً ، ولا واديا إلاَّ وَهُمْ مَعَنَا فيه ، حَبَسَهُم العُذر " [5] . من

---

(١) ترجمة رقم ١٢ من كتاب الصَّلاة .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٧٩) وقال الحافظُ بعد حكاية الاعتراض : " والظاهر أنَّ المصنف ، تمسك بالأصل والله أعلم " .

(٣) ترجمة رقم ٦ من كتاب الإجارة .

(٤) فتح الباري (ج ٤ / ص ٤٤٥) ، وحكى الحافظُ اعتراض الإسماعيلي من غير تَعَقُّب .

(٥) أخرجه البخاري في الجهاد ، باب مَنْ حَبَسَهُ العُذر عن الغزو ، برقم ٢٨٣٩ .

طريق سُليمان بن حرب حدثنا حماد - هو ابن زيد - عن حميد عن أنس، ثم قال : " ثم قال موسى : " حدثنا حمَّاد عن حُميد عن موسى بن أنس عن أبيه قال النبي ﷺ ، قال أبو عبدالله : الأوَّل أصح " . يعني البخاري بهذا القول الأخير : أنَّ حذف موسى بن أنس من الإسناد أصح ، وهو رأيٌ خَالَفَهُ فيه الإسماعيليُّ كمَّا قال : " حَمَّادٌ عالمٌ بحديث حُميد ، مُقَدَّمٌ فيه على غيره " [1] .

ثانياً : تعليقات الإسماعيلي على ما يقع عنده مستخرجاً من حديث سنداً ومتنا :

أ - تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهته السَّند : وفيها :

١ - الكلامُ على خفايا علل بعض الأسانيد : من ذلك أنَّ البخاريَّ سَاقَ قول ابن عبَّاس في تفسير ﴿ وَدّاً ولا سِواعاً ، ولا يَغوثَ ويَعوقَ ﴾ ، من طريق ابن جُريج قال : " قال عطاء عن ابن عبَّاس وذَكَرَهُ . . . " [2] ، فاستُشكل هذا الإسناد ، لأنَّه منقطع بين عطاء - وهو الخراساني - وبَيْن ابن عبَّاس ، قال الإسماعيلي : " أخبرت عن علي بن المديني أنَّه ذَكَر عن " تفسير ابن جريج " كلاماً معناهُ أنَّه كان يقول عن عطاء الخُراساني ، عن ابن عبَّاس ، فَطَالَ على الورَّاق أنْ يكتب الخراساني في كل حديث فَتَركَهُ ، فَرَوَاهُ مَنْ روى عَلَى أنَّه عطاء بن أبي رَباح " [3] .

---

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ٤٧) .

(٢) أخرجه البخاري في التَّفسير باب " وَدًّا ولا سُواعا ، ولا يغوث ويعوق " برقم ٤٩٢٠ .

(٣) فتح الباري (ج ٨ / ص ٦٦٧) ، ولقد قَرَّرَ الحافظُ ابن حجر أنَّ البخاري لم تَخْفَ عليه هذه العلة ، وأنَّه لم يُكثر من تخريج ما هذه سبيلهُ ، وغايةُ ما وقع لَهُ =

٢ - التنبيه على اضطراب سند الحديث : من ذلك أنّ البخاريّ قال : " حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبدالوارث حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس : ثم ذَكَر الحديث فيمَنْ نَعَسَ في صلاته [١] . قال الحافظ ابنُ حجر : " أشار الإسماعيلي إلى أنَّ في هذا الحديث اضطراباً فقال : " رَوَاهُ حماد بن زيد عن أيوب فَوَقَّفَهُ وقال فيه : عن أيوب قُرِىء عليَّ كتابٌ عن أبي قلابة فَعَرَفْتُهُ " ، ورواهُ عبدالوهَّاب الثقفي عن أيوب فَلَم يذكر أنسا " [٢] .

٣ - التنبيه على أنَّ الحديث من مُرسل الصَّحابي : من ذلك أنَّ البخاريَّ أخرج حديث ابن عبَّاس قال : لَمَّا نزلت : ﴿ **وأنذر عشيرتك الأقربين** ﴾ ، جَعَلَ النبي ﷺ يُنادي : يا بني فهر ، يا بني عدي ، لبُطون قُريش " [٣] ، ثم أخرج حديث أبي هريرة في مُناداة النبي ﷺ على قبائل قُريش ، وإنذاره لهم [٤] ، قال القسطلاني : " حديث ابن عبَّاس وأبي هريرة من مراسيل الصَّحابة ، وبذلك جزم الإسماعيلي ، لأنَّ أبا هريرة إنَّما أسْلَم بالمدينة وهذه القصة كانت بمكة ، وابن عبَّاس كان حينئذ إمَّا لم يولد ، وإما طفلا . . " [٥] .

= بهذا الإسناد موضعان : هنا ، وآخر في كتاب النكاح ، ثم قال : " ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها ، لأنَّ ظاهرها أنَّها على شرطه " ، فتح الباري (ج ٨ / ص ٦٦٧ ، ٦٦٨) .

(١) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب الوضوء من النَّوم . . . برقم ٢١٣ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٣١٥) .

(٣) أخرجه البخاري في المناقب ، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية ، برقم ٣٥٢٥ ، ٣٥٢٦ .

(٤) أخرجه البخاري في المناقب ، باب من انتسب إلى آبائه . . . برقم ٣٥٢٧ .

(٥) إرشاد السّاري (ج ٦ / ص ١٩) .

ب - تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهة المتن : وفيها :

١ - التعليق على اللَّفظ المشكل يقع في المتن : من ذلك أنَّه وقع في حديث ابن عبَّاس : " . . . إنَّ الجمعة عزمته . . . " [١] ، فاستشكل ذلك الإسماعيليُّ وقال : " لا إخَالُه صحيحاً ، فإن أكثر الروايات بلفظ : " إنَّها عزمة " أيْ كلمة المؤذن وهي : " حيَّ على الصَّلاة " ، لأنَّها دعاءٌ إلى الصلاة ، تقتضي لسامعه الإجابة ، ولَوْ كان المعنى : " الجمعة عزمةٌ " ، لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان " [٢] .

٢ - التعليق على المعنى المشكل في الحديث : من ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث عائشة قالت : " سمع رَسُول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال : " يرحمه اللَّه ، لقد أذْكَرني آية كذا وكذا كنتُ أُنسيتُها من سورة كذا وكذا " [٣] ، فاستُشكل قوله ﷺ : " كنتُ أُنسيتها " . قال الإسماعيلي : " النِّسيان من النبي ﷺ لشيء من القرآن يكون على قسمين : أحدهما نسيانُه الذي يتذكره عن قُرب ، وذلك قائمٌ بالطِّباع البشرية ، وعليه يدل قولهُ ﷺ في حديث ابن مسعود في السَّهو : " إنَّما أنا بشرٌ مثلكم أنسى كما تَنْسَونَ " ، والثاني : أن يرفعه اللَّه عن قلبه على إرادة نَسخ تلاوته ، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى : ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ** ﴾ ،

---

(١) أخرجه البخاري في الجمعة ، باب الرخصة إنْ لم يحضر الجمعةَ في المطر ، برقم ٩٠١ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٨٤) وعمدة القاري (ج ٦ / ص ١٩٦) .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب نسيان القرآن ، وهل يقول نسيت آية كذا وكذا . . . برقم ٥٠٣٨ .

قال : فأمَّا القسمُ الأوَّل فعارضٌ سريع الزَّوال لظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، وأمَّا الثاني فداخلٌ في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ على قراءة مَنْ قرأ بضم أوَّله من غير همزة " [1] .

٣ - العناية بشرح دلالة ألفاظ المتن : من ذلك أنَّ البخاريَّ أخرج حديث عائشة قالت : " كأني أنظر إلى وَبيص الطيب في مَفْرق النبي ﷺ وهو مُحرم " [2] فتوقف الإسماعيلي عند قولها : " وَبيص الطيب " قائلا : " وبيض الطيب تَلألؤه ، وذلك لعينٍ قائمةٍ ، لا للريح فقط " [3] .

٤ - العناية باستنباط الحكم الشرعي من الدَّليل : ومن الأمثلة في ذلك : أنَّ البخاريَّ أخرج حديث عائشة في تَرْك النبي ﷺ الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان في بعض السَّنوات ، قالت : " ثم اعتكف عشراً في شوَّال " [4] ، قال الإسماعيلي : " فيه دليلٌ على جواز الاعتكاف بغير صومٍ ، لأن أوَّل شوال هو يوم الفطر ، وصومُه حرام " [5] .

---

(١) فتح الباري (ج ٩ / ص ٨٦) وأيْضا (ج ٦ / ص ٣٢٤) و (ج ١٠ / ص ٥٥٦) وقد قرأ عبدالله بن كثير وأبو عَمْرو البصري : " نَنْسَأها " بفتح النُّون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء ، وقرأ بقية السَّبعة : " نُنْسها " بضم النون وكسر السِّين من غير همز ، وانظر : غَيْث النَّفع في القراءات السَّبع ، صَ ٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في الغُسل ، باب من تَطَيَّب ، ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ، برقم ٢٧١ .

(٣) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٨٢) .

(٤) أخرجه البخاري في الاعتكاف ، باب اعتكاف النساء ، برقم ٢٠٣٣ .

(٥) فتح الباري (ج ٤ / ص ٢٧٦) وعمدة القاري (ج ١١ / ص ١٤٨) .

٥ - العناية بالرد على مَنْ وَهّنَ الحديث لشيء واقعٍ فيه : من ذلك قولُ الإسماعيلي عند ذكر الاختلاف ، في ثمن الجمل الذي اشتراه النبي ﷺ من جابر : " ليس اختلافهم في قدر الثمن بضارٍّ ، لأنَّ الغرض الذي سِيقَ الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحُنُوِّه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ، ولا يلزمُ مِنْ وَهْمِ بعضِهم في قَدْر الثمن ، توهينُه لأصل الحديث " [1] .

المطلب الثالث : التعقبات على مُستخرج الإسماعيلي :

لئن كان الإسماعيليُّ تَعَقَّبَ البخاريَّ ، في مواضع من مستخرجه ، فلقد اعترضَه بعضُ شُرَّاح الجامع الصَّحيح ، وانتقدوا صنيعه ، كما أنَّهم بيَّنوا وَهَمَهُ في بعض ما تكلَّمَ عليه من حديث .

وسَنَخُص - ههنا - اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي بالذِّكر ، لكثرتها ونَقْلِ أهلِ العلم لَهَا في كُتبهم ، الموضوعة على صحيح البخاري .

فمن هذه الاعتراضات :

١ - الاعتراض على الإسماعيلي في تَعَقُّبه البخاريَّ في مناسبة الحديث للترجمة : وهو كثير جدًا ، ومنه : أنَّ البخاريَّ قال : " باب كراهية الصَّلاة في المقابر " ، ثم أخرج فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : " اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تَتَّخذُوها قُبورا " [2] . قال الحافظُ ابن حجر :

---

(١) فتح الباري (ج ٥ / ص ٣٢١) .

(٢) حديث رقم ٤٣٢ من كتاب الصلاة .

" وَقَدْ نَازَعَ الإسماعيليّ المصنفَ أيْضا في هذه التّرجمة ، فقال : " الحديث دَالٌّ على كراهة الصلاة في القبر ، لا في المقابر " ، قلتُ : قد وَرَدَ بلفظ : " المقابر " ، كما رواهُ مُسلمٌ من حديث أبي هريرة بلفظ : " لا تجعلوا بيوتكم مقابر " [1] .

٢ - الاعتراضُ على الإسماعيلي في تَعَقُّبه البخاريَّ في معاني التَّرجمة : من ذلك أنَّ البخاري قال : " باب إذا وَهَبَ هبةً ، أوْ وَعَدَ ، ثم مات قبل أنْ تصل إليه " [2] فتَعَقَّبَهُ الإسماعيليُّ قائلا : " هذه التَّرجمةُ لا تدخل في الهبة بحال " ، قال الحافظُ ابن حجر : " قال ذلك بناءً على أنَّ الهبةَ لا تصح إلاَّ بلا قبْض ، وإلاَّ فليست هبةً ، وهذا مقتضى مذهبه ، لكن من يقول إنَّها تصح بدون القبض يُسَمِّيها هبةً ، وكَأنَّ البخاريَّ جَنَحَ إلى ذلك " [3] .

٣ - الاعتراض على الإسماعيلي في نِسْبة التَّصحيف إلى البخاري : من ذلك : أنَّ البخاري تَرْجَمَ بقوله : " باب صلاة القاعد بالإيماء " ، ثم سَاقَ حديث عمْران قال : سألتُ النبيَّ ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعدٌ ، فقال : من صلَّى قائماً فهو أفضل ، ومن صلَّى قاعداً ، فَلَهُ نصفُ أجر القائم ، ومَنْ صَلَّى نائماً فَلَهُ نصفُ أجر القاعد " [4] قال الحافظُ ابن حجر " وقد اعترضه - يعني البخاريَّ - الإسماعيليُّ فقال : تَرْجَمَ بالإيماء ، ولم يقع في الحديث إلاَّ

---

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٢٩) ، ونقل العينيُّ هذا الاعتراض في العمدة (ج ٤ / ص ١٨٦) ، وانظر أمثلة أخرى في : الفتح (ج ١ ، ص ٣١٨ و ٥٦٠) و (ج ٢ / ص ٢١٢ و ٢٢٤) و (ج ٥ / ص ٤٠٩) .

(٢) ترجمة رقم ١٨ من كتاب الهبة .

(٣) فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٢٢) .

(٤) حديث رقم ١١١٦ من كتاب تقصير الصَّلاة .

ذكرُ النّوم ، فكأنّهُ صَحّف قوله : " نائما " ، يعني بنُون على اسم الفاعل من النَّوم ، فظَنَّهُ بإيماء - يعني بموحدة مصدر أوْمَأ - فلهذا تَرْجم بذلك " انتهى ، ولم يُصب في ظنِّه أنَّ البخاريَّ صَحَّفَهُ ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبداللَّه - يعني البخاري - قوله : " نائما " عندي أيْ : مضطجعاً ، فكأنَّ البخاري كُوشفَ بذلك ، وهذا التَّفسير قد وقع مثله في رواية عفَّان عن عبدالوارث في هذا الحديث ، قال عبدالوارث : "النّائم : المضطجع " ، أخرجه الإسماعيلي . . . " [1] .

٤ - الاعتراض على الإسماعيلي في خفاء صنيع البخاري عليه : من ذلك أنَّ البخاري ساق حديث بريرة وعتقها ، من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة أنَّه سمع القاسم بن محمد يقول : " كان في بريرة ثلاث سنين . . . " [2] . قال الحافظ ابن حُجر في شَرْح صنيع البخاري هنا : " وليس فيه أنَّه أسنده عن عائشة ، وتَعَقَّبه الإسماعيلي فقال : " هذا الحديث الذي صَحَّحَهُ مرسل " ، وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخاري اعتمد على إيراده موصولاً ، من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم ، عن عائشة كما تقدم في النِّكاح والطلاق ، ولكنه جرى على عادته من تجنب إيراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر . . . " [3] .

٥ - الاعتراض على الإسماعيلي في غفلته عَمَّا وَرَدَ في موضعٍ آخر من الجامع الصَّحيح : من ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث ابن عبَّاس قال :

---

(١) فتح الباري (ح ٢ / ص ٥٨٦ و ٥٨٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الأطعمة باب الأُدْم ، برقم ٥٤٣٠ .

(٣) فتح الباري (ج ٩ / ص ٥٥٦ ، ٥٥٧) .

" ضَمّني رسولُ اللّه ﷺ وقال : " اللهم علّمه الكتاب " [1] - وقال : الحافظُ ابن حجر في شرحه : " ووقع في رواية مسدد : " الحكمة " بَدَلَ الكتاب ، وَذَكَرَ الإسماعيليُّ أنَّ ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذّاء ، كذا قَالَ وفيه نظرٌ ، لأنَّ المصنف أخرجه أيْضا من حديث وُهيب عن خالد ، بلفظ : " الكتاب " أيْضا . . . " [2] .

٦ - الاعتراض على الإسماعيلي في تنبيهه على شيء في موضع دون موضع : من ذلك أنَّ البخاريَّ ساق حديث ابن عبّاس في قصّة الأعرابي الذي أصابته الحمى [3] ، في " باب علامات النبوة في الإسلام " ، فقال الحافظُ ابن حجر : " وَوَجْهُ دُخوله في هذا الباب ، أنَّ في بعض طرقه زيادة تقتضي إيراده في علامات النبوة ، أخرجه الطَّبراني وغيره من رواية شرحبيل والد عبدالرحمن ، فذكر نحو حديث ابن عباس ، وفي آخره : " فقال النبي ﷺ : أمَّا إذا أبَيْتَ فهي كما تَقُول ، قضاءُ اللّه كائنٌ ، فما أمسْى من الغد إلاَّ ميتا " ، وبهذه الزيادة يظهر دُخول هذا الحديث في هذا الباب وعَجبتُ للإسماعيلي كيف نَبَّه على مثل ذلك في قصّة ثابت بن قيس ، وأغفله هنا " [4] .

٧ - الاعتراضُ على الإسماعيلي في تصحيح الحديث : من ذلك أنَّ الإسماعيلي ساقَ حديث سهل بن سعد قال : حدَّثني أُبي بن كعب أنَّ الفُتيا

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ، باب قول النبي ﷺ : " اللهم عَلِّمه الكتاب " ، برقم ٧٥ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ١٧٠) .

(٣) حديث رقم ٣٦١٦ من كتاب المناقب .

(٤) فتح الباري (ج ٦ / ص ٦٢٥) .

التي كانوا يَقُولون : " الماء من الماء " رخصة كان رسولُ اللّه ﷺ رَخّص بها في أوَّل الإسْلام ، ثم أمر بالاغتسال بعدُ " ، قال الحافظُ ابن حجر : صحَّحَهُ ابن خُزيمة وابن حبَّان ، وقال الإسماعيلي : " هو صحيح على شَرْط البخاري " كذا قال ، وكأنَّه لم يَّطلع على علَّته ، فقد اختلفوا في كَوْن الزُّهري سَمعَهُ من سَهل ، ولهذا الإسناد أيْضا علةٌ أُخرى ذَكَرَها ابن أبي حاتم ، وفي الجملة هو إسنادٌ صالحٌ لأنْ يُحتج به " [1] .

٨ - الاعتراض على الإسماعيلي في إعْلال الحديث : فقد ساق البخاري بسنده إلى حُميد قال : " سأل ميمونُ بن سيَاه أنسَ بن مالك قال : " يا أبا حمزة ما يُحرِّمُ دَمَ العبد ومَالَهُ ؟ فقال : " مَنْ شَهد أن لا إله إلاّ اللّه ، واستقبل قبلتنا ، وصَلَّى صلاتنا ، وأكلَ ذبيحتنا ، فَهُو المُسلم : لَهُ ما للمُسلم ، وعليه ما على المسلم " [2] .

ثمَّ عَقَّبَ البخاري ذلك بقوله : " قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدَّثنا أنس عن النبيِّ ﷺ " . قال الحافظُ ابن حجر مُفَسِّراً صنيع البخاري في ذلك : " ولَمَّا لم يكن في قَوْل حُميد - " سأل ميمونُ أنسا " - التَّصريح بكونه حضر ذلك ، عَقَّبَهُ بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريحُ حُميد ، بأنَّ أنساً حدَّثهم لئلا يُظن أنَّه دَلَّسَهُ ، ولتصريحه أيْضا بالرَّفع ، وإنْ كان للأخرى حكمةٌ ، وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولةً في " الإيمان " لمحمد بن نصر ، ولابن مَنْده وغيرهما : من طريق ابن أبي مريم المذكور ،

---

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٩٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة ، باب فضل استقبال القبلة . . . برقم ٣٩٣ .

وأعَلّ الإسماعيليّ طريق حُميد المذكورة فقال : " الحديث حديث ميمون ، وحُميد إنَّما سمعه منه " ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حُميد عن ميمون قال : " سألتُ أنساً " ، قال : " وحديث يحيى بن أيوب لا يُحتجُّ به - يعني في التَّصريح بالتحديث - قال : " لأنَّ عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يَرْوُونه " ، قلتُ : هذا التَّعليل مردود ، ولَوْ فُتح هذا الباب لم يُوثَقْ برواية مُدلِّس أصْلاً ولَوْ صَرّح بالسماع ، والعملُ على خلافه ، وروايةُ مُعاذ لا دليل فيها على أنَّ حُميداً لم يَسْمعه من أنس ، لأنَّه لا مانع أنْ يسمعه من أنس ، ثم يَسْتَثْبتُ فيه من ميمون لعلْمه بأنَّه كان السائلَ عن ذلك ، فكان حقيقاً بضبطه ، فكان حُميد تارةً يُحَدِّثُ به عن أنس لأجل العُلُوِّ، وتارة عن ميمون لكَوْنه ثَبَّتَهُ فيه ، وقد جرت عادة حُميد بهذا يقول : " حدَّثني أنس ، وثَبَّتني فيه ثابت " وكذا وقع لغير حُميد " [1] .

٩ - الاعتراض على الإسماعيلي في دعوى الإدراج في الحديث : من ذلك أنَّ البخاريَّ أخرج حديث خالد بن سعد قال : " خرجنا ومعنا غالبُ بن أبجر ، فمرض في الطريق ، فقدمنا المدينة وهو مريض ، فعادَهُ ابن أبي عتيق ، فقال لنا : " عليكم بهذه الحُبَيْبة السَّوداء ، فَخُذوا منها خَمْساً أوْ سَبْعاً ، فاسْحَقُوهَا ، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب ، وفي هذا الجانب . . . " [2] .

قال الحافظُ ابن حجر : " وهذا الذي أشار إليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزُّكام العارض . . . فلعل غالب بن أبجر كان مَزْكُوماً ،

---

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٩٧) .

(٢) حديث رقم ٥٦٨٧ من كتاب الطب ، باب الحبة السَّوداء .

فلذلك وصف لَهُ ابن أبي عتيق الصفةَ المذكورة ، وظاهر سياقه أنّها موقوفة عليه ، ويحتمل أنْ تكون عنده مرفوعة أيْضا ، فقد وقع في رواية الأعين عند الإسماعيلي بعد قَوْله من كل داء : " واقطروا عليها شيئا من الزيت " ، وفي رواية لَهُ أخرى : " وربما قال : واقطروا إلى آخره " ، وادَّعى الإسماعيليُّ أنَّ هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضحتْ ذلك روايةُ ابن أبي شيبة ، ثم وجدتها مرفوعةً من حديث بريدة . . . " [1] .

١٠ - الاعتراض على الإسماعيلي في تعيين المهمل في السَّند : من ذلك أنَّ البخاري علّق عن محمد بن عيسى حدثنا حَمّاد [2] ، فاختُلف في حمّاد هذا ، فَجَزَمَ الإسماعيليُّ أنَّه ابن سَلَمه ، قال الحافظ ابنُ حجر : " فلم يتضح لي صحة ما قال ، أنّ حمادا في التّعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سَلَمة ، بل الظّاهر أنّه ابن زيد واللّه أعلم " [3] .

١١ - الاعتراض على الإسماعيلي في تغليط الرواة : من ذلك أنّ البخاري أخرج بسنده عن عبداللّه بن أبي قتادة ، أنّ أباه أخبره أنّ رسول اللّه ﷺ خرج حاجًا ، فخرجوا مَعَهُ . . . " [4] .

قال الإسماعيلي عند قوله : " خرج حاجًا " . هذا غَلَطٌ ، فإنّ القصة كانت في عُمرة ، وأمَّا الخُروج إلى الحج فكان في خَلْقٍ كثير ، وكان كُلُّهم

---

(١) فتح الباري (ج ١٠ / ص ١٤٤) .

(٢) انظر : حديث رقم ١٧٦٩ كتاب الحج ، باب مَنْ نزل بذي طُوى إذا رجع من مكة .

(٣) فتح الباري (ج ٣ / ص ٥٩٣) .

(٤) حديث رقم ١٨٣٤ كتاب جزاء الصيد ، باب لا يُشير المحرم إلى الصَّيد لكي يصطاده الحلالُ .

على الجادّة ، لا على ساحل البحر ، ولعلّ الراوي أراد خرج مُحرماً ، فَعَبّر عن الإحرام بالحج غَلَطاً " . قال الحافظ ابن حجر بعد أنْ ساق اعتراضَ الإسماعيلي : " لا غَلَط في ذلك ، بل هو من المجاز السائغ ، وأيضا فالحج في الأصل قَصْدُ البيت ، فكأنّه قال خرج قاصداً البيت . . . " [1] .

١٢ - الاعتراض على الإسماعيلي في وَهَيه في نسبة بعض الرواة : من ذلك : أنّ البخاري أخرج بسنده عن طلحة بن عبدالله - رجل من بني تَيْم بن مُرة - عن عائشة ، ثم ساق الحديث [2] ، فلمّا استخرجَهُ الإسماعيلي قال : " رجل من بني تَيْم الرباب " ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " وهو وَهَمٌ ، والصواب : تيم بن مُرة ، وهو رهطُ أبي بكر الصديق " [3] .

وبالجملة ، فإن اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي كثيرة ، ومع ذلك فاستفادتُه منه عظيمة ، وموافقتُه لَهُ في رأى يذهب إليه ، أو قول يُرجِّحُهُ كثيرٌ وقوعه [4] .

المبحث الرابع : فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنه ، وأثره في شروح صحيح البخاري :

من مقاصد هذا المبحث بيان فوائد مُستخرج الإسماعيلي ومحاسنه ، كما أنَّ من مقاصده الكلامَ على عناية أهل العلم بمُستخرج الإسماعيلي

---

(١) فتح الباري (ج ٤ / ص ٢٩) ، ونَقَلَ هذا الاعتراض : العينيُّ في العمدة (ج ١٠ / ص ١٧٣) ، والقسطلانيُّ في إرشاد الساري (ج ٣ / ص ٢٩٦) .

(٢) حديث رقم ٢٥٩٥ ، الهبة ، باب بِمَنْ يبدأ بالهدية .

(٣) فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٢٠) .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٦٦) .

واهتبالهم الكثير به ، ممّا يُظهر مَنْزلتهُ بين كُتب أهل الحديث التي أُلفت في فَنِّه ، وأثَرَهُ الكبيرَ في شُروح صحيح البخاري .

المطلب الأول : فوائد المستخرج ومحاسنه :

جمع " مستخرج الإسماعيلي " فوائد كثيرة ، ومحاسن غزيرة ، دلَّت على جلالة الكتاب ، وإمامة واضعه ، ويمكن الكلام على هذه الفوائد على هذا النَّحو :

١ - وَصْلُ المُعلقات : أمْعَنَ الإسماعيليُّ في وَصْل ما قد يذكره البخاريُّ من غير سند ، وأَوْعَبَ في ذلك ، حتى إنّ الحافظ ابن حجر نَقَل كلامه في ذلك في أكثر من مائة موضع [(١)] .

٢ - تقييد المُهَمل : وقد يكون المُهمل في أوَّل السَّند ، كقول البخاري : " حدثنا محمد أخبرنا عبدالوهاب الثقفي . . . " [(٢)] ، فقد استخرجه الإسماعيليُّ من طريق محمد بن المثنى عن عبدالوهاب [(٣)] .

وقد يكون المهملُ في وسط السَّند ، كقول البخاري : " حدثنا عبدالله ابن يزيد حدثنا سعيد - هو ابن أبي أيوب - قال : حدثني أبو الأسود عن عكرمة . . . " [(٥)] ، فقد استخرجه الإسماعيليُّ في مستخرجه ونَسَبَ أبا

---

(١) انظر : هدي الساري ص ٢٠ - ٧٠ .

(٢) هذا إسناد حديث رقم ٣٥١٤ من المناقب ، باب أسلم وغفار ومُزينة وجهينة وأشجع .

(٣) فتح الباري (ج ٦ / ص ٤٥٥) .

(٤) هذا سندُ حديث رقم ٢٤٨٠ ، من المظالم ، باب مَنْ قَاتَل دُونَ مَاله .

الأسود ، فقال : " محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي " [1] .

وقد يكون المُهمل في آخر السّند كقول البخاري : " حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرنا عامر بن سَعْد بن أبي وقَّاص عن سَعْد رضي اللّه عنه أنّ رسول اللّه ﷺ أعطى رهطا . . . " [2] ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قوله عن سَعْد ، هو ابن أبي وقّاص ، كما صَرّح به الإسماعيليُّ في روياته ، وهو والد عامر الرّاوي عنه " [3] .

٣ - تسميةُ المُكنَّى : من ذلك أنّ البخاريّ أخرج - من طريق محمد بن سلام - قولَ أبي جُحَيْفة : قلتُ لعلي : هل عندكم كتاب . . . " [4] ، قال الحافظُ ابن حجر : " قولُه عن أبي جحَيْفة ، هو وَهْب السَّوائي ، وقد صَرّح بذلك الإسماعيليُّ في روايته " [5] .

٤ - بيان السقط في السَّند : من ذلك أنَّ البخاريّ قال : " حدثنا آدم بن أبي إياس : حدثنا شعبة قال سمعتُ ثابتاً البُناني قال : " سُئل أنس بن مالك رضي اللّه عنه : أكنتم تكرهون الحجَامة للصائم ؟ . . . " [6] ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قولُه : " سمعتُ ثَابتاً البُناني قال : سُئل أنس بن مالك " ،

---

(١) فتح الباري (ج ٥ / ص ١٣٣) .

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب إذا لم يكن الإسْلام على الحقيقة . . . برقم ٢٧ .

(٣) فتح الباري (ج ١ / ص ٧٩) وانظر أمثلة أخرى في : الفتح (ج ١ / ص ٣٣٣) وعمدة القاري (ج ٣ / ص ١٤٧) وإرشاد السّاري (ج ١ / ص ٢٩٧) .

(٤) أخرجه البخاريُّ في العلم ، باب كتابة العلم برقم ١١١ .

(٥) فتح الباري (ج ١ / ص ٢٠٤) .

(٦) أخرجه البخاري في الصّوم ، باب الحجامة والقَيْء للصائم ، برقم ١٩٤٠ .

كذا في أكثر أُصول البخاري : " سُئل " بضم أوّله على البناء للمجهول : وفي رواية أبي الوقْت : " سأل أنساً " ، وهذا غَلَطٌ ، فإنّ شعبة ما حَضر سُؤال ثابت لأنس ، وقد سَقَط منْه رجلٌ بين شُعبة وثابت ، فَرَوَاهُ الإسماعيليُّ وأبو نُعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي ، وأبي قرصافة محمد بن عبدالوهاب ، وإبراهيم بن الحسين بن دريد كلهم ، عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فَقَالَ : " عن شُعبة عن حُميد قال : سمعتُ ثابتاً ، وهو يسأل أنس بن مالك " ، فَذَكَر الحديث ، وأشار الإسماعيليُّ والبيهقيُّ إلى أنّ الرواية التي وقعت للبخاري خَطَأٌ ، وأنه سَقَطَ منْه حُميد ، قال الإسماعيلي : " وكذلك رَوَاهُ علي بن سَهْل عن أبي النَّضر عن شعبة عن حُميد " [1] .

٥ - رفع الموقوفات : ومن أمثلته : ما أخرجه البخاريُّ من طريق إسحاق بن شاهين عن ابن عبّاس : " من استمع ومن تَحَلَّم ، ومَنْ صَوَّر ، عُذِّبَ وكُلِّف أنْ ينفخ فيها ، وليس بنافخ " [2] . فقد استخرجَهُ الإسماعيليُّ من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبدالله ، فَذَكَرَهُ إلى ابن عبّاس عن النبي ﷺ مرفوعاً [3] .

٦ - تمييز رواية المختلط : ومن أمثلته : ما أخرجه البخاريُّ من طريق خالد بن عبدالله الطَّحان عن سعيد بن إياس الجُريري - بضم الجيم - عن ابن

---

(١) فتح الباري (ج ٤ / ص ١٧٨) وانظر أيْضا : عمدة القاري (ج ٦ / ص ١٠٢) وإرشاد السّاري (ج ٢ / ص ١٢٦) .

(٢) أخرجه البخاري في التَّعبير ، باب مَنْ كَذَب في حُلمه ، برقم ٧٠٤٢ .

(٣) فتح الباري (ج ١٢ / ص ٤٣٠) .

بُريدة عن عبدالله بن مغفل المُزني مرفوعاً : " بين كلِّ أذانَيْن صلاةٌ لمن شاء "[1] ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " والجريري : سعيد بن إياس . . . وَوَقَع مُسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي ، وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو مَعْدودٌ فيمَنْ اختلط ، واتفقوا على أنَّ سماع المتأخرين منْه كان بَعْد اختلاطه ، وخالدٌ منْهم ، لكن أخرجه الإسماعيليُّ من رواية يزيد بن زريع ، وعبد الأعلى وابن علية ، وَهُمْ ممن سَمع منْه قبلَ اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيْضاً "[2] .

٧ - التَّصريح بالسَّماع عند ذكْر عنعنة المدلسين : ومن ذلك : أنّ البخاريّ قال : " حدثنا أبو نُعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر . . . "[3] قال الحافظ ابنُ حجر : " زكريا هو ابن أبي زائدة ، عن عامر هو الشعبي ، وزكريا مُدلس ، ولم أره من حديثه إلاّ بالعنعنة ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطّان عن زكريا ، والقطّان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلاّ ما كان مسموعاً لَهُم ، صَرَّح بذلك الإسماعيلي "[4] .

٨ - عُلُوُّ الإسناد : من ذلك أنّ البخاري أخرج حديث العسيف من طريق علي بن عبدالله حدثنا سُفيان قال حَفِظْنَاهُ مِنْ في الزُّهري قال أخبرني

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب كم بين الأذان والإقامة . . . برقم ٦٢٤ .

(٢) فتح الباري (ج ٢ / ص ١٠٧) .

(٣) هذا إسناد حديث رقم ٢٠٦ من الوُضوء ، باب إذا أدخل رجليه وهُما طاهرتان .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٠٩) وإرشاد السّاري (ج١ / ص ٢٨٠) ، وانظر مثالاً آخر في الفتح (ج ١ / ص ٢٥٨) .

عُبيد اللّه أنّه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالا : . . . " الحديث [1] ، فقد استخرج الإسماعيليُّ هذا الحديث من طريق عمرو بن علي ، وعبدالجبار بن العلاء ، والوليد بن شجاع ، وأبي خيثمة ، ويعقوب الدَّوْرقي ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن سفيان به [2] .

فَلَوْ أنّ الإسماعيليَّ سَاقَ الحديثَ من طريق البخاري وشيخه فيه ، لَطَالَ الإسناد ، ولم يتحقق العُلُو ، ولا عُلمت حَلاوةُ السياق .

٩ - تكثير الطرق : وذلك أنَّ الإسماعيلي قَدْ يسوقُ للحديث المستخرج ، طريقاً آخر لم يقع في الصحيح ، أو طريقيْن ، أوْ ثلاث [3] .

١٠ - الإشارة إلى زيادات الثقات : والزياداتُ التي وقعت في مستخرج الإسماعيلي أنواع ، منْها :

أ - زيادةٌ لتقييد ما أُطلق من معنى في الرواية المختصرة :

ومن أمثلة هذا النّوع من الزيادة : أنّ البخاريّ أخرج حديث أنس : " لا يؤمن أحدكمْ حتى يحب لأخيه ما يُحب لنفسه " [4] ، فاستخرجه الإسماعيليُّ من طريق روح عن حُسين بلفظ : " حتَّى يحب لأخيه المُسلم ما يُحب لنفسه من الخير " . قال الحافظُ ابن حجر تعليقاً على هذه الرواية :

---

(١) حديث رقم ٦٨٢٧ و ٦٨٢٨ من كتاب الحدود ، باب الاعتراف بالزنا .

(٢) فتح الباري (ج ١٢ / ص ١٣٧) .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٣١٣) وأيْضا (ج ٩ / ص ٩١ ، ٩٧ ، ٩٨) .

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، حديث رقم ١٣ .

" فَبَيّنَ المراد بالأخوة ، وَعَيّنَ جهة الحب " [1] .

ب - زيادة تفيد معنى لم يُذكر في الرواية المختصرة : ومن أمثلة هذا الضّرب من الزيادة : ما أخرجه البخاري عن سعد بن أبي وقّاص أنّ رسول اللّه ﷺ أعطى رهطاً - وسَعْدٌ جالسٌ . . . " [2] ، فقد استخرج الإسماعيليُّ هذا الحديث من طريق ابن أبي ذئب ، وفيه أنّ رسول اللّه ﷺ جَاءَهُ رهطٌ فأعطاهم ، فَتَركَ رجلاً منهم " [3] .

جـ - زيادةٌ ترفع الإشكال الواقع في الرواية من ذلك أنّ البخاريّ أخرج حديث المنهال قال : " لما كان ابنُ زياد ومروان بالشام ، وثَبَ ابن الزبير بمكة ، وَوَثَبَ القراء بالبصرة . . . " [4] . قال الحافظ ابنُ حجر : " ظاهرهُ أنّ وُثُوبَ ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ، ومروان بالشام ، وليس كذلك ، وإنّما وقع في الكلام حذفٌ ، وتحريره ما وقع عند الإسماعيلي من طريق يزيد بن زُريع عن عوف قال : " حدثنا أبو المنهال قال : " لَمَّا كان زَمَنَ أُخرج ابنُ زياد - يعني من البصرة - وَثَبَ مروان بالشَّام ، وَوَثَبَ ابنُ الزبير بمكة ، وَوَثَب الذين يُدْعون القراء بالبصرة . . . " [5] .

---

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب إذا لم يكن الإسْلام على الحقيقة . . . برقم ٢٧ .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٧٩) وإشاد الساري (ج ١ / ص ١١١) .

(٤) أخرجه البخاري في الفتن ، باب إذا قال عند قومٍ شيئا ثم خرج فقال بخلافه برقم ٧١١٢ .

(٥) فتح الباري (ج ١٣ / ص ٧٢) وانظر أيْضا : إرشاد الساري (ج ١٠ / ص ٢٠٠) .

د - زيادةٌ تُبيِّن سبب وُرود الرِّواية : ومن أمثلة هذا الضّرب من الزيادة : ما أخرجه البخاريُّ بسنده إلى سعيد بن الحارث قال : " صلَّى لنا أبو سعيد . . . " [1] . قال الحافظُ ابن حجر : " . . . وبيَّن الإسماعيليُّ في روايته من طريق يُونس بن محمد عن فُلَيح سبب ذلك ، ولفظهُ : " اشتكى أبو هريرة - أوْغاب - فَصلَّى أبو سعيد . . . " [2] .

وقد بَيَّن الحافظُ ابنُ حجر حُكم ما زَادَهُ الإسماعيلي على صاحب الصحيح فقال : " . . . وأمَّا كتابُ الإسماعيلي ، فليس فيه أحاديثُ مستقلة زائدة ، وإنَّما تحصل الزيادة في أثناء بعض المُتون ، والحُكم بصحتها متوقف على أحوال رُواتها ، فَرُبَّ حديث أخرجه البخاريُّ من طريق بعض أصحاب الزُّهري عنه - مثلاً - فاستخرجه الإسماعيليُّ وسَاقَهُ من طريق آخر من أصحاب الزُّهري ، بزيادة فيه ، وذلك الآخر ممن تُكُلِّمَ فيه ، فلا يحتج بزيادته " [3] .

١١ - تعيين المبهم في المتن : ومن أمثلته أنّ الأحنف بن قيس قال : " ذهبتُ لأنْصُر هذا الرجل . . . " [4] ، فقد استخرجه الإسماعيليُّ وقال : " يعني عليا " [5] .

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب يُكبر وهو ينهض من السجدتين ، برقم ٨٢٥ .

(٢) فتح الباري (ج ٢ / ص ٣٠٤) وانظر أيْضا : عمدة القاري (ج ٦ / ص ١٠٠) وإرشاد السّاري (ج ٢ / ص ١٢٥) .

(٣) النُّكت لابن حجر (ج ١ / ص ٢٩٢) .

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . . . برقم ٣١ .

(٥) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٨٦) وعمدة القاري (ج ١ / ص ١٩٤) .

١٢ - نفي وقوع الشك من صحابيٍّ الحديث : من ذلك أنّ البخاري أخرج عن أبي بكرة أنَّه ذَكَرَ النبيَّ ﷺ قَعَدَ على بعير ، وأمسك إنسانٌ بخطامه، أوْ بزمامه . . . " [١] . فلما استخرج الإسماعيليُّ هذا الحديث من طريق ابن المبارك عن ابن عون قال : " خطب رسول اللّه ﷺ على راحلته يوم النَّحر ، وأمسكتُ - إمّا قال بخطامها ، وإمَّا قال بزمامها . . . " . قال الحافظُ ابنُ حجر بعد أنْ ساق ما سبق آنفا : " . . . واستفدنا من هذا أنّ الشك ، ممّن دُون أبي بكْرة ، لاَ منْهُ " [٢] .

١٣ - فَصْل المُدرج : ومن أمثلة ذلك : أنَّ البخاري أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً : " للعبد المملوك الصَّالح أجْران ، والذي نفسي بيده، لولا الجهادُ في سبيل اللّه والحجُّ ، وبِرُّ أُمي ، لأحْبَبْتَ أنْ أموتَ وأنا مملوك " [٣] .

ولقد بَيَّن الإسماعيليُّ هنا أنّ قوله : " والذي نفسي بيده إلى آخره مدرجٌ من كلام أبي هريرة ، ولفظُه عنده : " والذي نفسُ أبي هريرة بيده إلى آخره " [٤] .

ويظهر من هذا العَرْض لفوائد مستخرج الإسماعيلي ، أنَّه قد أتى على الفوائد التي ذَكَرَهَا أهلُ العلم للمُستخرجات أوْ قارب ، وإنْ كنَّا نتوقف في

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ، باب قول النبي ﷺ : " رُبَّ مُبلغ أوْعى من سامع " برقم ٦٧ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ١٥٨) وانظر أيْضا : الفتح (ج ١ / ص ٢٩٧) ، وعمدة القاريء (ج ٣ / ص ٨٠) .

(٣) أخرجه البخاري في العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونَصَح سيده ، برقم ٢٥٤٨ .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ١٧٦) .

الجزم أنّه قد أربى على ما ذكَرُوه ، أوْ زاد عليهم فوائد لم يُشيروا إليها ، لسببٍ واضحٍ وهو أنّ أصلَ المستخرج مفقودٌ ، على أنّنا نُرجّحُ أنّ كلّ ما قد يكون فيه من الفوائد الزّوائد ، يكون داخلاً تحت عموم قول الحافظ ابنُ حجر من أنّ كلّ علّةٍ أُعِلّ بها حديث في الصحيحين ، جاءت روايةُ المستخرج سالمةً منْها [1] .

المطلب الثاني : منزلة مستخرج الإسماعيلي ، وأثره في شروح صحيح البخاري :

أنزل أهلُ العلم بالحديث " مستخرج الإسماعيلي " منزلاً حسناً ، وَأحَلُّوهُ بينهم محلاً رفيعا ، ومن بين مظاهر عنايتهم بالكتاب :

١ - اعتناؤُهم بروايته ، وحَمْله بالسّند المتّصل إلى الإسماعيلي ، ولعل أوّل مَنْ سَارَع إلى ذلك ، حفيد الإسماعيلي ، أبو معمر المُفَضّل بن إسماعيل ابن أحمد (ت ٤٣١هـ) قال السّمعاني مُشيرا إلى ذلك : " . . . وروى عن جده الكتب الكثيرة ، وسمع كتابه الجامع المُخَرَّج على الصّحيح ، وغيره من المَجْموعات والتّصانيف والمشايخ والأمالي " [2] .

وممّن اعتنى برواية " مستخرج الإسماعيلي " " العلاّمةُ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) " : الذي قال أثناء ذكْره لمصنفات الإسماعيلي : " . . . وصنّف كتاباً على صحيح البُخاري ، حَدّثنا به يحيى بن ثابت بن بُندار عن أبيه عن البرقاني عنْه " [3] .

---

(١) تقدم قول الحافظ ابن حجر في فوائد المستخرجات .

(٢) الأنساب (ج ١ / ص ١٥٤) .

(٣) المنتظم (ج ٧ / ص ١٠٨) .

وقرأ الحافظُ ابنُ حجر مُستخرج الإسماعيلي - طرفاً منْه - على أحمد ابن الحسن القُدسي السويداوي (ت ٨٠٤ هـ) ، من باب " إذا حضر الطّعامُ ، وأُقيمت الصّلاة . . . " قال ابن حجر : " وهو أوّل الجزء السّابع منه إلى أثناء باب : " يهوي بالتكبير " ، وقال الحسن[١] في حديث عبّاس[٢] وصفية : " ربنا لك الحمدُ " بسماعه لهذا القَدْر على يحيي بن فضل اللّه ، بإجازته من أحمد بن المفرح بن مَسْلمة ، بإجازته من أبي الفتح محمد بن عبدالباقي بن البطّي ، ويحيى بن ثابت بن بُندار ، وبإجازة ابن فضل اللّه من إسماعيل بن أحمد العراقي ، ومكي بن علاّن ، بإجازتهما من السِّلَفي ، بسماع الثلاثة من ثابت بن بُندار ، بِسَمَاعِهِ من أبي بكر البرقاني عَنْه "[٣] .

كما سمع الحافظُ ابنُ حجر من أبي بكر إبراهيم المقدسي المعروف بالفرائضي (ت ٨٠٣هـ) " جُزءاً من منتقىً من المستخرج على البخاري تأليف أبي بكر الإسماعيلي ، وأكثره ممَّا علَّقَهُ البخاري ، وَوَصَلَهُ هو ، بإجازته من أبي القاسم علي بن الإمام أبي الفرج بن الجوزي قال : أنا يحيى بن ثابت ابن بُندار قال : أنا أبي ، قال أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني عنْه "[٤] .

ويروي الرُّوداني مُستخرج الإسماعيلي بسنده المتَّصل ، إلى عائشة المقدسية عن أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي ، عن أبي القاسم علي

---

(١) كذا ولعل الصواب : أحمد بن الحسن القُدسي شيخ الحافظ .

(٢) كذا ولعل الصواب : ابن عباس .

(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ص ١٠٠ .

(٤) المصدر السابق .

ابن عبدالرحمن ابن الجوزي عن يحيى بن ثابت بن بُنْدار ، عن أبيه عن أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقاني عن الإسماعيلي [1] .

٢ - اعتناؤهم بالتنويه بالمستخرج ، والحديث عن فوائده التي لا يستغني عنها طالب علم الحديث عامة ، والمشتغل بالجامع الصَّحيح خاصَّة ، يقول ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في وصفة مستخرج الإسماعيلي : " صنَّف كتاباً على صحيح البخاري فيه فوائد كثيرة ، وعلوم غزيرة " [2] .

٣ - اعتناؤهم بتحصيل نُسخة من المستخرج ، ليكون الكتابُ تحت اليد ، تتناوله متى عَظُمت الحاجة إليه ، واشتدت الرغبةُ فيه ، وممن كان يمتلكُ نُسخةً من " مستخرج الإسماعيلي " ، الحافظُ ابن حجر [3] .

٤ - تَعويلُ شُرّاح الجامع الصّحيح على " مُستخرج الإسماعيلي " ، ونَقْلُهم من فوائده ، واقتباسُهم من فرائده ، ولقد نَهَلَ ثلاثةٌ من أعلام شُرّاح البخاري من " المستخرج " فأكثروا وبالَغُوا ، واغْتَرَفُوا فارْتَوَوْا ، وهم : الحافظُ ابن حجر ، والبدرُ العيني ، والشهابُ القَسْطلاني ، بَيْد أنَّ أكثرَ الثلاثة نَقْلاً ، وأبْسَطَهُمْ في ذلك يَداً ، الحافظُ ابنُ حجر الذي نَقَل من " المستخرج " ألْفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين نَصّاً ، ونَشَر ذلك في " هدي الساري " و " فتح الباي " .

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف ص ٢٨٣ ، ويُلاحظ أنَّ مدار رواية كتاب المستخرج على أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقاني .

(٢) البداية والنهاية (ج ١١ / ص ٣١٨) .

(٣) انظر : تصريح الحافظ ابن حجر بذلك في فتح الباري (ج ١٠ / ص ٤٠٤) .

ونقل البدرُ العينيّ في " عُمدة القاري " منْ " مستخرج إسماعيلي " خمسمائة وثلاثة وعشرين نصّاً ، على حين نَقَل الشهابُ القَسْطلاني في " إرشاد السّاري " منْه مائتين وسبعة وثمانين نَصّاً [1] .

والظاهر من تصرفات الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " ، أنَّه كان شديدَ الإعجاب بمستخرج الإسماعيلي ، كثيرَ التَّعويل عليه في شرح أحاديث الجامع الصَّحيح ، وتجلَّى ذلك واضحاً فيما يلي :

أ - من تَمام عناية الحافظ ابن حجر بكلام الإسْمَاعيليِّ على الجامع الصّحيح ، تَنْبيهُهُ على أنَّ ما ذَكَرَهُ الإسماعيلي شيءٌ لم يُسبق إليه ، وهو من اختراعه ، وكلُّ مَنْ جاء بعده عَوَّل عليه ، فَنَقَلَ كلامه ، واستفاد منْه ، وإنْ لم يَنْسُبه إليه [2] .

ب - نَشَأ للحافظ ابن حجر بكلام الإسماعيليِّ أُنْسٌ ، وصارتْ لَهُ فيه دُرْبَةٌ ، حتَّى مكَّنَهُ ذلك من نَفْي الكلام المَنْسوب إليه ، ودَفْع القول الضّعيف المَحْكيِّ عنْه ، وتَبْرئته منْه [3] .

---

(١) لقد تَدَبَّرْتُ ، وتَرَفَّقْتُ ، وتَرَوَّيْتُ في إحصاء نُقول هؤلاء الأعلام من " مستخرج الإسماعيلي " ، ولا مانع بعد ذلك من أنْ تُوجد نُصوصٌ فَاتَتْني ، لأنَّ الأمرَ خطيرٌ ، والكشف عن النُّصوص عسير ، والكمال للّه وحده ، ولم أُدخل في هذا الإحصاء ما عند الكرماني في الكواكب الدَّراري ، لأنَّ غايةَ الموجود عنده أربعة نصوص هذه مواضعها من شرحه : (ج ١٨ / ص ٢١٥) و (ج ١٩ / ص ١٢٠ و ص ١٢٧) و (ج ٢٢ / ص ٢١٠ - ٢١١) .

(٢) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٢٨٨) .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١١ / ص ١٩٧) .

جـ - استعان الحافظُ ابنُ حجر بكلام الإسماعيلي في " المستخرج " ، في رَدِّ أوْهام الشَّارحين لأحاديث الجامع الصّحيح ، ومن هؤلاء طائفةٌ نذكر من أعلامهم : أبا جعفر أحمد بن نصر الدّاودي [1] (ت ٤٠٣ هـ) ، والقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) ، وعبدالواحد بن التِّين الصفاقُسي [2] (ت ٦١١ هـ) ، والكرماني [3] .

د - ترجيحُ الحافظ ابن حجر لرأي يذهب إليه الإسماعيليُّ ، أوْ لرواية يستخرجُها ، وذلك كَأنْ يقول مثلا : " وهي أبْيَنُ في المراد " [4] ، ونحوَ ذلك [5] .

هـ - استعان الحافظُ ابنُ حجر بمُستخرج الإسماعيلي ، لاستنباط عجيب صنيع الإمام البخاري في تراجم الأبواب ، وللكَشْف عن خفي إشاراته في إيراد الأحاديث ، فَخَرَجَ من ذلك بجملة قواعد اطَّردت للبُخاري ، فصارت له عاداتٍ مَشَى عليها في وَضْع كتابه وترتيبه [6] .

---

(١) انظر : " أول شَرْح مغربي لصحيح الإمام البخاري " د. محمد بن زين العابدين رستم ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٣١٣ ، أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ٩٤ - ١٠٤ .

(٢) لابن التِّين شرحٌ للجامع الصّحيح ، ذُكر في بعض المصادر بعُنوان : " المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح " ، وانظر : شجرة النُّور الزكية ص ١٦٨ ، ودراسة د. محمد بن زين العابدين رستم المنشورة عنْه في " دعوة الحق " ، العدد ٣٣٨ ، أكتوبر ١٩٩٨م ، ص ١١٣ .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٢١٣ ، ص ٣٤٠ وص ٥٠١) و (ج ٣/ ص ٢٩٥ ، ٣٤٠) و (ج ٤ / ص ٣٨٠) .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٢١) .

(٥) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٥٧) .

(٦) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٤٢) .

ومن أجل نَظَر الحافظ ابن حجر في المستخرجات - ومنْها مستخرج الإسماعيلي - فَضَّلَ بعضُ أهل العلم شرحه على غيره [1] .

* * * *

(١) انظر : حُصول التفريج بأصول التَّخريج (لوحة ٣) . ومن أجل عناية الحافظ ابن حجر بمستخرج الإسماعيلي ، آثرتُ التعَّويل عليه في كتابة هذه الدراسة ، وَمَا إخَالُ الواقفَ على نُصوص الإسماعيلي في " فتح الباري " ، إلاّ سالكاً مسلكي ، وَذلك لسببين اثنين :

- الأول : أنّ أغلب ما يذكره الحافظُ ابن حجر من نُقول عن الإسماعيلي ، ينقله البدرُ العينيُّ ، والشهابُ القسطلانيُّ عنْه ، فكان الرجوع إلى الأصل أولى .

- الثاني : يكْشفُ التّرجيحُ بَيْن صيغ النُّقول التي اتفق عليها هؤلاء الأئمة الثلاثة ، عمَّا يُفيد تقديم الصيَغة الواردة عند ابن حَجر لأنَّها أتمُّ وأكملُ . واللّه أعلم وأحكم .

خاتمة الدراسة :

اعتنى أهل العلم بالجامع الصحيح للإمام البخاري عناية فائقة ، فوضعوا عليه الشروح والحواشي والتعليقات ، وألّفوا حوله المستخرجات والمختصرات .

وكان الباعث لأهل العلم على هذه العناية الزائدة ، بهذا الجامع الصحيح ، ما وقفوا عليه من شَرْط مُحكم ، ومنهج فريد ، وترتيب عجيب .

وتوالت كُتبُ أهل العلم تَتْرى عن الجامع الصحيح عبر القُرون ، فكان منْها في المائة الرابعة : مُستخرج الإمام الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الذي أذْهَبَتْه الأيامُ ، فلم تتركْ منه بأيدي النّاسِ اليومَ إلاّ بقية تَدُلُّ عليه ، وتُرشد إليه .

ولَمّا كان هذا المستخرجُ النّفيس مفقوداً ، ابتدرتُ إلى التقاط مادته المتناثرة من الشروح المتأخرة للجامع الصحيح ، ثمّ كانت هذه الدراسة التّحليلية التي أسْفَرت عن الآتي :

١ - وصفُ مستخرج الإسماعيلي وَصْفاً تحليليا ، وذلك بالحديث عن عنوانه وترتيبه ، وذكر منهج المؤلف فيه ، مع الإلمام بفوائده وخصائصه .

٢ - إثباتُ جلالة مستخرج الإسماعيلي ، وذلك من حيثُ غزارة مادته ، وسَعة مناحي القول فيه ، ووجود هذه المادة - في الجملة - مُتناثرةً في بعض الشروح المتأخرة لصحيح الإمام البخاري .

٣ - إثباتُ عناية أهل العلم بالحديث بمُستخرج الإسماعيلي ، رواية وسماعاً ، ونقلاً لفوائده ، واستعانَةً به في شَرْوحِ الجامع الصحيح ،

وحَلِّ غَوامضه ومُشكلاته .

٤ - الإشارةُ إلى ما تَمَتَّع به علماءُ الإسْلام عامةً ، وأهلُ الحديث خاصةً من حسٍّ نقدي ، وتَمْحيص وتَدْقيق ، لكل ما يقفون عليه من آثار العلماء المتقدمين عليهم ، وذلك سَاهَمَ في تطوير مَلكة الاجتهاد عندهم ، وكان سبيلاً إلى الإبداع والتّجديد .

وبعد : فإنّ الأسف لَيَشْتَدُّ ، والأسى لَيَعْظُم لفقُدان هذا الأثر النفيس ، والعلْق الثّمين الذي ظل موجوداً إلى القرن الحادي عشر الهجري [(١)] ، ولعل فيما بقي - مُتناثراً - منْه في بعض شروح الجامع الصحيح ، ما يُهَوِّنُ الخَطْب ، ويُقرُّ العَيْنَ ، ويَجْبر بعض الكَسْر ، والعزمُ معقودٌ إنّ شاء اللّه تعالى على استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من هذه الشروح ، وتَجْريدها ، ثم ترتيبها على الكتب والأبواب ، والتّعليق عليها بما يُقرب معناها ، ويُوضح سياقها [(٢)] ، وإخراجها في كتاب لا يَزْعُم جامعُه أنّه " المستخرج " كما وَضَعَهُ الإسماعيلي ، بل هو أثارةٌ منْه ، وقَبَسٌ من نُور مشْكاته ، والحمد للّه الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، وصلى اللّه وسلّم على نبيِّنا ورَسولنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليما كثيراً .

---

(١) فلقد روى الروداني " المدخل " و " المستخرج " كما تقدّم بيانُهُ .

(٢) يَسَّر اللّه تعالى في استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من كُتب الأئمة الأربعة المذكورين آنفا ، والعزمُ معقودٌ على ترتيبها وفْق ما وصفتُ ، والتّعليق عليها ، ومُقارنتها بما عند أبي نُعيم في مستخرجه على البخاري ، الذي أشتغلُ الآن في جمع مادته من الكتب السابقة ، وأسأل اللّه التّمام .

فهرس المصادر والمراجع :

١ - **إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري** ، لأبي العبّاس شهاب الدين أحمد ابن محمد القسطلاني ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

٢ - **الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي** ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٩هـ .

٣ - **الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التاريخ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السّخاوي** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤ - **الأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة لأحمد بن الصديق الغُماري** مَصَوَّرتي عن نُسخه خطية للشيخ محمد بن الأمين بوخبزة التِّطواني .

٥ - **إنباء الغمر بأبناء العُمر** ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ، المصورة عن الهندية .

٦ - **الأنساب لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السَّمعاني** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٧ - **البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر** ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، نُسخة الأحمدية بحلب .

٨ - **البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي** ، تحقيق : جماعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧هـ .

٩ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للسيوطي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، بدون تاريخ .

١٠ - **تاج العَرُوس** ، للإمام محب الدين الزبيدي ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

١١ - **التاريخ الإسلامي العام للدكتور علي إبراهيم حسن** ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

١٢ - **تاريخ التراث العربي** ، فؤاد سزكين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

١٣ - **تاريخ جُرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي** ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ ، وأيْضا : الطبعة الهندية ١٣٨٧هـ .

١٤ - **تاريخ علماء الأندلس لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن الفرضي** ، تحقيق : روحية عبدالرحمن السويفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٧هـ .

١٥ - **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّووي للسيوطي** ، تحقيق : عبدالوهاب عبداللّطيف ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٦ - **تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذّهبي** ، الطبعة المصورة عن الهندية لدار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٧ - **ترتيب المدارك** ، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض ابن موسى السَّبتي ، ضَبَطَهُ : محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

١٨ - **تطوير دارسات السنة النبوية** ، ونهضتها المعاصرة ، وآفاقها للدكتور فاروق حمَّادة ، دار الثقافة ، البيضاء ، المغرب ١٤١٣هـ .

١٩ - **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصّلاح** ، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ .

٢٠ - **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصّنعاني** ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، بدون تاريخ .

٢١ - **جذوة المقتبس في ذكر وُلاة الأندلس لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحُميدي** ، تحقيق : روحية عبدالرحمن السويفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٢٢ - **حُصول التفريج بأصول التخريج للشيخ أحمد بن الصديق الغُماري** مُصَوَّرَتي عن نُسخةٍ مَصَوَّرةٍ بمكتبة الشيخ محمد بن الأمين بُوخبزة الحسني بتطوان بالمغرب .

٢٣ - **دعوة الحق :** مجلة شهرية تصدر عن وزارة الأوقاف بالمغرب ، عدد (٣١٣)، جمادى الأولى ، وجمادى الثانية ١٤١٦هـ ، وعدد (٣٣٨)، جمادى الثانية ١٤١٩هـ .

٢٤ - **الديباج المُذَهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب للقاضي إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي** ، تحقيق : مأمون بن محيى الدين الجنَّان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٢٥ - **رسالة ابن حزم في فضل الأندلس للإمام أبي محمد علي بن حزم** ، تحقيق : د. إحسان عبّاس ، ضمن رسائل ابن حزم ، المؤسسة العربية للدراسات والنّشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م ، بيروت .

٢٦ - **الرسالة المستطرفة لبيان مَشْهور كُتب السنة المشرفة ، لمحمد بن جعفر الكتاني**، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٤٠٦هـ ، وأيْضا : طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٧ - **سير أعلام النبلاء للإمام الذّهبي** ، خَرَّج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط وحقق أجزاءه جماعةٌ من الأساتذة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ .

٢٨ - **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف** ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٩ - **الشذا الفيّاح من علوم ابن الصّلاح لبرهان الدين إبراهيم بن موسى**

الأبناسي، تحقيق : أبو عبدالله محمد علي سمك ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٣٠ - **شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي** ، اعتنى به : محمد بن الحسين العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣١ - **صحيح البخاري** : لمحمد بن إسماعيل البخاري بشرح الحافظ ابن حجر المسمى : فتح الباري ، اعتنى ببعض أجزائه : العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبدالباقي ، وقام بإخراجه : محب الدين الخطيب ، دار الفكر ، بيروت، بدون تاريخ .

٣٢ - **حلة الخلف بمَوْصول السّلف لمحمد بن سليمان الرُّوداني** ، تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٣ - **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي** ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٤ - **طبقات الحفاظ للسيوطي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٥ - **طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السُّبكي** ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

٣٦ - **طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي** ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٤٠١هـ ، وأيضا طبعة دار القلم ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٧ - **طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي** ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٨ - **العقد المُذَهَّب في طبقات حَمَلَة المَذْهب لسراج الدين عمر بن علي بن المُلقن**، تحقيق : أيمن نصر الأزهري وسيد مهنَّى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٣٩ - **عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني** ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٠ - **غيث النّفع في القراءات السّبع لعلي النوري الصفاقُسي** ، مطبوع مع سراج القارىء المبتدىء ، وتذكار المقرىء المُنتهي ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٥هـ .

٤١ - **فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر** (انظر : صحيح البخاري) .

٤٢ - **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسّخاوي** ، تحقيق : صلاح محمد محمد عويضة ، دارالكتب العلمية ، بيروت ١٤١٧هـ .

٤٣ - **فهرسة ابن خير لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي** ، وَضَع حواشيه : محمد فؤاد منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

٤٤ - **القاموس المحيط لمجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي** ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٤٥ - **الكواكب الدراريّ في شَرْح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني** ، الطبعة المصرية لسنة ١٣٥٦هـ .

٤٦ - **لسان العرب لمحمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور** ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٧ - **لسان الميزان لابن حجر** ، تصوير مؤسسة الأعلمي للمطبوعات عن الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .

٤٨ - **مجلة دار الحديث الحسنية** - الرباط ، العدد الثالث .

٤٩ - **المجمع المؤسس للمعجم المُفهرس لابن حجر** ، تحقيق : محمد شكور امرير الميادِيني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٥٠ - **معجم البلدان لياقوت الحموي** ، دار الرشاد الجديدة ، البيضاء - المغرب ،

بدون تاريخ .

٥١ - **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي** ، لأبي بكر الإسماعيلي ، تحقيق : الدكتور / زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥٢ - **المنتظم في تاريخ الرسل والملوك لعبدالرحمن بن علي بن الجوزي** ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨هـ .

٥٣ - **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد** ، للدكتور / أكرم ضياء العمري ، دار القلم ، دمشق ، وبيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ .

٥٤ - **ميزان الاعتدال في نَقْد الرجال للذّهبي** ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

٥٥ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي** ، الطبعة المصرية .

٥٦ - **النكت الوفية بما في شَرْح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي** ، نُسخة مكتبة الأوقاف ببغداد .

٥٧ - **النُّكت على كتاب ابن الصّلاح لابن حجر** ، تحقيق : الدكتور / ربيع بن هادي عمير ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

٥٨ - **هدي الساري للحافظ ابن حجر** (انظر : فتح الباري) .

٥٩ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان** ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خَلّكان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ .

٦٠ - **الوافي بالوفيات للصّلاح الصّفدي** ، اعتني به : س د يدرينغ سلسلة النشرات الإسلامية ١٤٠١هـ ، دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن .

٦١ - **يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر للثعالبي** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .